

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

أود أن أتقدم أولاً بكلمة شكر و تقدير للدكتور مرسي مشري
و ذلك لتفضله بالإشراف و حسن الإرشاد و التوجيه

كما لا يسعني إلا أن أعبر عن كل الشكر و الامتنان لعائلي التي
تلقيت منها كل التشجيع و الدعم، و أخص بالذكر والدي و زوجتي
دون أنسى صديقي إسماعيل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم السياسية خلال
مرحلة الدراسة.

و في الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا
العمل المتواضع

مصطفى ياسين

إهداء

إلى روح والدي
الغالية...
إلى أمي أطال الله
في عمرها...
إلى زوجتي...
إلى أولادي
الناصر، رميسة،
خديجة و هاجر
إلى إخوتي و
أصدقائي...
أهدي هذا
العمل

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي – تيسمسيلت

معهد العلوم القانونية و الإدارية

قسم العلوم السياسية

الحوار الأمني الأطلسي – المتوسطي

الخلفيات و الأبعاد

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

إشراف:

د/ مشري مرسي

إعداد الطالب:

مصطفى ياسين بحيح

لجنة المناقشة:

أ.د/غربي محمد

أستاذ التعليم العالي

رئيساً

د/ مشري مرسي

محاضر أ

مشرفاً و مقرراً

أ/ قلاع الضروس سمير

استاذ مساعد أ

مناقشاً

السنة الجامعية 2018/2017

شكر و تقدير

إهداء

خطة البحث

2.....	مقدمة
11.....	الفصل الأول : ماهية الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي
12	المبحث الأول : أهمية منطقة المتوسط
12	المطلب الأول : التعريف بمنطقة المتوسط
13	1- المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطة
14	2 - المعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطة
17	المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط
17.....	الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط
20.....	نظرية قلب الأرض(هالفورد ماكيندر 1861-1947)
22	نظرية الهلال الهامشي (نيكولاس سبيكمان 1893-1943)
24.....	الفرع الثاني : الأهمية الجيو اقتصادية للمتوسط
26.....	الفرع الثالث : الأهمية الجيو عسكرية (الأمنية)
26.....	أولا: الأزمات و النزاعات ذات الطبيعة الإقليمية
31.....	ثانيا: تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط
33.....	المبحث الثاني : الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة
33.....	المطلب الأول : أهم بنود الحوار ودوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي-المتوسطي
37.....	المطلب الثاني : التحولات الدولية وتأثيرها في العقيدة العسكرية لحلف الأطلسي
41.....	الفرع الأول: البنية السياسية والعسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي
41.....	أولا: الهياكل السياسية وأدوارها

41.....	مجلس تعاون شمال الأطلسي
43	برنامج الشراكة من أجل السلم.....
45.....	أ. لجنة التوجيه السياسي والعسكري
45.....	ب - اللجنة المشتركة للانتشار
46.....	ثانيا : الهياكل العسكرية ووظيفتها
48.....	إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف
48.....	تكييف نسق القيادات
49.....	قوة العمل المشتركة المجمع
50	الفرع الثاني : السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في المتوسط.....
54.....	الفصل الثاني:مضمون الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي
55.....	المبحث الأول : توسيع الحلف الأطلسي نحو حوض المتوسط
55.....	المطلب الأول : أسباب توسيع الحلف الأطلسي نحو حوض المتوسط.....
59.....	المطلب الثاني : أهداف حلف الأطلسي من التوسع نحو المتوسط
61.....	المبحث الثاني :الأبعاد السياسية والعسكرية للحوار الأطلسي المتوسطي
61.....	المطلب الأول : البعد السياسي
63	المطلب الثاني: البعد العسكري.....
65	المبحث الثالث : موقف دول المتوسط من الحوار الأطلسي-المتوسطي.....
65	المطلب أول : التصور الأمني للشركاء المتوسطيين للحوار.....
65.....	أولا: التصور الفرنسي.....
66	ثانيا : التصور الألماني.....
67.....	ثالثا: التصور البريطاني.....
68	المطلب الثاني : التصور الأمني لدول جنوب المتوسط (الغربي) من الحوار.....

68	أولا مسار متعدد الأطراف.....
70	ثانيا مسار ثنائي الأطراف.....
70	الناٲو-الجزائر.....
72	الناٲو-المغرب.....
73	الناٲو-ٲونس.....
73	الناٲو-ليبيا.....
75	الفصل الثالث: مستقبل الحوار الأطلسي-المتوسٲي.....
76	المبحث الأول : ٲقييم الحوار الأطلسي_المتوسٲي.....
76	المطلب الأول: ٲعاون الأطلسي_المتوسٲي.....
77	المطلب الثاني : اختلاف مصالح أعضاء الحلف الأطلسي.....
80	المطلب الثالث: ٲعقيد البيئة الأمنية في المنطقة.....
81	المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية لحلف شمال الأطلسي.....
81	المطلب الأول: السيناريو المرجعي (الوضع القائم).....
83	المطلب الثاني: سيناريو ٲحول الجوهرى(ٲحول إلى قوة سياسية وعسكرية عالمية_عومة الحلف).....
84	المطلب الثالث: سيناريو الانهيار.....
84	أولا: العوامل الداخلية.....
85	ثانيا: العوامل الخارجية.....
87	خاتمة.....
92	قائمة المراجع.....
102	فهرس المحتويات.....

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة اختفت فيها معالم الحرب الباردة، لتترك المجال واسعاً لصراعات من نوع جديد، وبرزت الحاجة لتطوير شبكة قراءة وتحليل جديدة تشرح الظواهر الجديدة التي ترتبت عن نهاية الثنائية القطبية.

ولقد دلت نهاية الحرب الباردة على نهاية الكثير من الحقائق اليقينية في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والاقتصادي، وبرز العديد من المفارقات بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي وبعضها على الصعيد القيمي . فمن الملاحظ مثلاً أنه في الوقت الذي بدأ يتبلور اتجاه يتجاوز الدولة ويعمل على بناء كتلتين اقتصاديتين إقليميتين كبيرتين عاكسا ديناميكية العولمة/الإقليمية، وعدم قدرة الدولة على معالجة العديد من القضايا الدولية وحتى الوطنية بصفة منفردة، بالمقابل تعرضت الدولة لمخاطر مصدرها انتعاش الولاءات الأصلية من إثنية ومذهبية ودينية وقومية.

والواقع أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة أدخلت العالم في حالة من الفوضى خدمت في مجملها الهيمنة الأمريكية في قيادة وتزعيم العالم ، زادت تعقيدها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أعطت للعالم معنى جديد حيث تعرف الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العدو الجديد والمتمثل في مجموع الأفكار الفواعل المناهضين للأبعاد الحضارية الغربية ، والذين يمكن تحديدهم بالعالم الإسلامي بالدرجة الأولى ثم الصين بدرجة أقل باعتبار أن العدو الأول سابقاً لم يعد يهدد الغرب بصفة مباشرة. ومن خلال هذه التطورات كانت بداية لحملة من التحولات الجيوسياسية في العالم بشكل عام، والتي نلتبسها بشكل أدق من خلال العلاقات المباشرة للدول العربية والإسلامية مع الغرب بشكل عام.

من هنا تبرز منطقة البحر المتوسط كمنطقة إستراتيجية زاد الاهتمام بها بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تطورات. غير أن معظم الدراسات التي اهتمت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط نجدها تركز على الجانب الأمني، وكذا البحث على عوامل الاستقرار والسلم

ثم مواضيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وغيرها، فما نجد اليوم في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو عبارة عن لعبة متعددة الأطراف يتضح فيها تقاطع مصالح أهم الفواعل الدولية إلى جانب كتلة من الدول التي تنتمي إلى المنطقة بحكم موقعها الجغرافي. هذه المجموعة من الدول هي في الأصل غير متجانسة وغير منسجمة من حيث الإمكانيات المتوفرة لديها ، والسياسات والاستراتيجيات المتبعة ، وكذا الأهداف المرجوة. كل هذا خلق جوا مضطربا وغير مستقر في المنطقة ككل، فكل طرف يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الخاصة به، وهذه الأهداف قد تتناقض مع ما تريده الأطراف الأخرى المتواجدة في المنطقة.

والأمر الذي زاد في تعقيد الوضع الراهن هو:

- نهاية الحرب الباردة : على المستوى الاستراتيجي سجلت ظهور عالم بدون معالم ثابتة -على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية خصوصا على منظمة الأمم المتحدة- غير أن أحداث سبتمبر 2001 رسمت مسار العلاقات الدولية في المرحلة المقبلة بتبلور العدو البديل للغرب والمتمثل في العالم الإسلامي والصين.
- العولمة: على المستوى الاقتصادي سمحت ب بروز عالم دون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة ، إضافة إلى العولمة في بعدها الثقافي والذي ابرز لنا أنواع جديدة من الصراع الحضاري، الفكري، الديني.
- العلاقات اللاتماثلية بين ضفتي البحر المتوسط وارتباطها بالتحويلات التي صاحبت أحداث 11 سبتمبر 2001.

هذا التزامن فرض ضرورة التفكير في العلاقات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ومعالمها وحدودها في ظل التحول والتطور في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية، وكذا محاولة الوصول إلى منطقة المتوسط كمنطقة للسلام والاستقرار، خصوصا مع تنوع التهديدات وتطورها والتي تدعمت بالتطور التكنولوجي الحاصل في عصر العولمة ، والذي صار يهدد كل الفواعل

في المنطقة. إضافة إلى تواجد القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا مما يزيد من تعقيد المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بزيادة الفواعل والبُنى.

فقد شهد العالم سرعة كبيرة في عمليات التبادل المختلفة للأشخاص، الأفكار، السلع والخدمات... ومن ثم بروز ترتيبات عالمية جديدة على مستوى النظام الدولي والاقتصاد والثقافة والأمن، تستوجب الاحتياط والمشاركة، وذلك ما شهدته منطقة المتوسط من حوارات متعددة الأطراف وثنائية في المجال السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الأمني و الاجتماعي، والتي تناولت موضوعات محورية لتحديد الرؤى والتصورات حول المصالح المشتركة بين دول المنطقة، وحدات سياسية ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ولعل من أبرز المواضيع المتناولة بالدراسة والنقاش موضوع الأمن في أبعاده المتعددة، سياسية، اقتصادية، مجتمعية اجتماعية، بيئية، عسكرية... .

ففي زمن العولمة وسرعة التبادل والاتصال وضرورة التنسيق والتشاور والتعاون بين عديد الأطراف في المنطقة ، أصبحت دوافع الحوار أكثر من ضرورة، بعكس فترة ما قبل الحرب الباردة عندما كانت معظم هذه الانشغالات(التحديات) تخضع وترتب وتعالج وفق أجنادات قوى المعسكرين، لكن التباينات الحاصلة على مستوى الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية ومدركات التهديد بين أطراف الحوار في المتوسط لم تمنع من التقاء هذه الأطراف ببعضها، للتحاور حول مختلف التحديات التي قد تتحول إلى تهديدات أمنية في المنطقة، ساعية عبر الحوار البناء أن يحقق كل طرف لنفسه وللمجموعة وللمنطقة المتوسط أمنها واستقرارها، لتكون الأرضية الملائمة لبعث تعاون متعدد الأوجه والأطراف يساهم ويدعم أمن المنطقة، ولا يمكن لذلك أن يستمر من دون احترام شروط الحوار، التي تقوم على الاختلاف وحرية الفكرة والرأي واحترام الطرف الآخر، بل يكون الانطلاق من نقاط الاختلاف للبحث عن الحقيقة التي تحظى بالإجماع والقبول حتى لا تكون التباينات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني محل مساومة بين الأطراف، حينها يمكن للحوار أن يستمر ويتواصل وترجى منه النتائج.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في حديثه قضية مهمة من قضايا السياسة الدولية وهي الأمن في منطقة المتوسط. وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى المواطن في هذه المنطقة لتحقيقها. وتزداد أهمية الحديث عن الأمن في المتوسط بسبب أهمية المنطقة الجيوإستراتيجية، وكون الموضوع يسلط الضوء على الحوار بين الدول المتوسطية وأكبر وأهم فاعل في هذه المنطقة وهو "حلف شمال الأطلسي".

كما أن الأمن المتوسطي يحظى بمكانة متميزة في إستراتيجية الحلف الجديدة، حيث يسعى جاهدا للإشراف على أمن منطقة المتوسط وذلك بمواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيارنا للموضوع إلى:

أ- مبررات عملية:

في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الثورة المعرفية التي عرفتها الدراسات الأمنية، والتوسع المستمر لمفهوم الأمن كظاهرة أزية ملازمة للإنسان ومن اهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال أي البحث عن مدى إمكانية تحقيق الأمن. والحديث عن الأمن المتوسطي يثير التردد لدى المختصين في الدراسات الأمنية لأن الفضاء المتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية فيه صراعات داخلية وإقليمية، أضف إلى ذلك التهديدات الأمنية التي برزت بشكل محير مع نهاية الحرب الباردة كالهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب،... الخ. وكون منطقة البحر المتوسط إحدى أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى، واليوم نشاهد تطبيق إستراتيجية لأكبر وأهم فاعل في المنطقة والمتمثل في "حلف شمال الأطلسي".

ب- مبررات ذاتية:

تتمثل الدوافع الذاتية لاختيار هذا الموضوع في اعتباره يدور حول منطقة انتمي إليها وبلادي الجزائر إحدى دول المتوسط المعنية بالحوار ومن أبرز الأطراف الفاعلة فيه، بالإضافة إلى اعتباره منطلقاً لاهتمامي بالدراسات المتوسطة و المغاربية في إطار الأمن والتعاون.

الدراسات السابقة :

هناك الكثير من الدراسات حول الموضوع، وسنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

أ- دراسة اليامين بن سعدون : الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (2012/2011) جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، حيث تناول الباحث في دراسته الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ولم يحظى الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي رغم أهميته بمحيز كبير من الدراسة، واهتم الباحث بدراسة حالة مجموعة الخمسة زائد خمسة (5+5) كمركب نظام إقليمي يسعى لرفع مستوى التعاون إلى شراكة حقيقية .

ب- دراسة تباري وهيبة : الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي : دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (2014/2013)، تناولت الباحثة ظاهرة الإرهاب الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط وإستراتيجية حلف شمال الأطلسي في التركيز على الظاهرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث ترى الباحثة أنه بعد هذه الأحداث ارتبطت مهام الحلف في منطقة المتوسط بالحرب على الإرهاب.

ج- دراسة أوسامة أبو زيد: الحوار الأطلسي المتوسطي : دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط 2015/2001، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية(2016/2015) ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية

و العلاقات الدولية، حيث ركز الباحث في دراسته على الاهتمام الجديد لحلف شمال الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بظاهرة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط ، بعد ثبوت ارتباطها بالإرهاب الدولي في المنطقة الذي يعصف بكيانات الدول الأوربية و يهدد بقاءها و استقرارها، و ركزت الدراسة على صياغة حلول ناجعة للظاهرة ، ورؤية الحوار الأطلسي المتوسطي لها.

إشكالية الموضوع:

يعالج البحث إشكالية الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي _ الخلفيات والأبعاد _، وهي من بين الإشكاليات المطروحة في المرحلة التي أعقبت قيام الحوار خاصة مع التطورات التي عرفها الحلف من جهة، و التحديات الأمنية الجديدة كالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية وغيرها ، التي تعرفها منطقة المتوسط من جهة أخرى، ويعمل حلف شمال الأطلسي على صياغة إستراتيجية قادرة على احتواء هذه التهديدات لحماية الأمن المتوسطي، وعليه، فإن الإشكالية الأساسية للبحث هي كالتالي:

ما هي خلفيات وأبعاد الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم

الموضوع :

- ما هي الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط؟
- ما هي تصورات الشركاء المتوسطيين من الحوار الأطلسي المتوسطي؟
- ما هي آفاق ورهانات إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في حوض البحر الأبيض المتوسط؟

حدود الإشكالية:

تشمل حدود الإشكالية الجوانب التالية:

أ- النطاق المكاني:

سنتطرق لموضوع الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي، الخلفيات والأبعاد، مع إبراز الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأهميته، الاقتصادية، الجيوسياسية و الأمنية، ومحاوله إبراز مكانة وأهمية هذه المنطقة في الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي .

ب- النطاق الزمني:

نركز في الموضوع على الفترة الزمنية (2001/2011)، غير أن مقتضيات الإمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة، فالعودة إلى فترة الحرب الباردة مهم في تفسير التحولات التي عرفتها الإستراتيجية الأطلسية الجديدة ، والعودة كذلك إلى إعلان الحوار في 1994 مهم في معرفة التطورات التي طرأت ومعرفة كذلك الشركاء والدول المتوسطة التي انضمت لاحقا.

الفرضيات:

تماشيا مع الإشكالية المطروحة، وما يتعلق بها من تساؤلات استلزم منا وضع فرضيات كمحرك للبحث، والهدف من ذلك هو الوصول إلى درجة من الاتساق ما بين الفرضيات والنتائج المتحصل عليها، ومن بين أهم الفرضيات :

- نجاح الإستراتيجية الأطلسية لاستتباب الأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

محكوم بعدة متغيرات منها معرفة التهديدات الأمنية وتسوية القضايا الأمنية العالقة بالمنطقة.

- توسع الاهتمامات الأمنية والإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي دفع بهذا الأخير إلى عقد

الحوار الأطلسي مع دول جنوب المتوسط في إشارة إلى اهتمامه بالمنطقة.

- توسيع الحلف الأطلسي بمبادرة أمريكية هو شكل من أشكال العسكرة الأمريكية

على العالم.

- اهتمام الحلف بمناطق دون الأخرى راجع إلى أن هذه المناطق تشكل في مجملها مصادر تهديد أولى له، ومناطق جيوسياسية هامة شرق و جنوب المتوسط، فكانت سياسته تتراوح بين التدخل الإنساني والتعاون والحوار وتوسيع الشراكات، وعليه فإن زواله يكون بزوال القوى المركزية التي أنشأته (حتمية البقاء أو زوال الحلف مرهون بزوال أو بقاء الدول الأعضاء).

الإطار المنهجي:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج، وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي يساعد على وضع الحوار في محيطه وظروفه الأساسية، والغرض من استخدامه هو استقراء ماضي الحلف الأطلسي ونشاطه في منطقة المتوسط. ونستعين أيضا بمنهج تحليل المضمون لتحليل الوضع الأمني لمنطقة المتوسط من جهة ولاستكشاف الخلفيات وراء اهتمام حلف شمال الأطلسي بهذه المنطقة من جهة أخرى.

تفصيل الموضوع :

سنتناول موضوع البحث في خطة تتكون من ثلاث فصول، وكل فصل يحتوي على مباحث وهي كالاتي:

نتطرق في الفصل الأول المعنون ب : ماهية الحوار الأطلسي-المتوسطي، إلى مفهوم منطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية، السياسية والأمنية، و أهم بنود الحوار و دوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي-المتوسطي كما سنتحدث عن حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة وتأثير التحولات الدولية في عقيدته العسكرية، وكذا التطرق للبنية السياسية والعسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في المتوسط.

أما في الفصل الثاني والذي هو بعنوان : مضمون الحوار الأطلسي المتوسطي، نستعرض فيه أسباب توسيع الحلف الأطلسي نحو المتوسط وما هي الأهداف من وراء ذلك، إضافة إلى البعدين السياسي والعسكري للحوار الأطلسي-المتوسطي، وكذا موقف الدول المتوسطية من الحوار.

وفي الفصل الثالث والأخير المعنون بـ : مستقبل الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي، نتناول فيه تقييم الحوار من حيث التعاون واختلاف مصالح الأطراف في البيئة الأمنية لمنطقة المتوسط نهاية بوضع جملة من السيناريوهات المستقبلية لديمومة حلف شمال الأطلسي من عدمها.

خطة البحث

الفصل الأول : ماهية الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي

المبحث الأول: أهمية منطقة المتوسط

المطلب الأول : التعريف بمنطقة المتوسط

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

المبحث الثاني: الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة

المطلب الأول : أهم بنود الحوار ودوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي-المتوسطي.

المطلب الثاني : التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها في العقيدة العسكرية

حلف شمال الأطلسي.

الفصل الثاني : مضمون الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي

المبحث الأول : توسيع الحلف الأطلسي نحو حوض المتوسط الخلفيات والأهداف

المطلب الأول : أسباب توسيع الحلف الأطلسي نحو المتوسط.

المطلب الثاني : أهداف الحلف الأطلسي من التوسع نحو المتوسط.

المبحث الثاني : الأبعاد السياسية والعسكرية للحوار الأطلسي المتوسطي

المطلب الأول : البعد السياسي.

المطلب الثاني : البعد العسكري.

المبحث الثالث: موقف دول المتوسط من الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي

المطلب الأول : التصور الأمني للشركاء المتوسطيين للحوار.

المطلب الثاني: التصور الأمني لدول جنوب المتوسط (الغربي) من الحوار.

الفصل الثالث: مستقبل الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي

المبحث الأول : تقييم الحوار الأمني الأطلسي-المتوسطي

المطلب الأول : التعاون الأطلسي-المتوسطي.

المطلب الثاني : اختلاف مصالح أعضاء الحلف الأطلسي.

المطلب الثالث : تعقيد البيئة الأمنية في منطقة المتوسط.

المبحث الثاني : السيناريوهات المستقبلية لحلف شمال الأطلسي

المطلب الأول : السيناريو المرجعي.

المطلب الثاني : سيناريو التحول الجوهري.

المطلب الثالث : سيناريو الانهيار .

خاتمة.

المبحث الأول : أهمية منطقة المتوسط

المطلب الأول : التعريف بالمنطقة

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها : الفرعونية اليونانية، الرومانية، العربية، الإسلامية وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: إسبانيا، البرتغال، بريطانيا ، فرنسا وأخيرا القوى الكبرى: الإتحاد السوفييتي سابقا و الولايات المتحدة الأمريكية .

يتسم المتوسط بالتعدد والتنوع، ويظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلمها سكان المنطقة نذكر منها :العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإيطالية، الإسبانية، العبرية،...، إضافة إلى ذلك نجد تعدد الديانات، فهناك : الإسلام و المسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في دول المتوسط، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية و غيرها من الأديان التي يدين بها عدد من سكان المتوسط، كذلك نجد التعدد في الأصول: الأصل الأوروبي، الآسيوي، العربي¹.

وعرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه "Mare Nostrum" أي بمعنى بحرنا، بحر الروم، ويطلق عليه البحر الأبيض المتوسط، أما الأتراك فسموه "أكنديز" التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه². ويعرف أيضا أنه بحر محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي. وأشتق اسم " البحر المتوسط" من توسطه للأرض وهو مشتق من كلمتين لاتينيتين "Méditerranée" وهما: "Médius" تعني المتوسط و "Terra" تعني الأرض فهو يتوسط قارات العالم القديمة وهي : آسيا، أوروبا، أفريقيا، ويتمتع بموقع استراتيجي هام³.

وقدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية. وفي حالة البحث عن إطار يجمع بين كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة، يتم من خلالها تعريف دول

1- وهيبه تباي ، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014/2013)، ص.46.

2- Jean Claude Barreau et Guillaume Bigot, **Toute la géographie du monde**, (Paris : Fayard, 2007), p.61.

3- تباي ، مرجع سابق، ص.47.

المتوسط، يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعياري الإستراتيجي¹.

1- المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية :

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية وهو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية. فالبحر الأبيض المتوسط، جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي : أفريقيا، آسيا و أوروبا، ويقع بين خطي عرض 46° شمالا، و 50,5° غربا و 36° شرقا. وتبلغ مساحته حوالي 2,510,000 كلم²، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم.

يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور و الدردنيل و بينهما بحر مرمرة ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.

ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه، فالبحر المتوسط كما يلاحظ "فرنان بروديل" : (مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر الترابي "Tyrrhenian Sea" والبحر الأدرياتي "Adriatic sea" والبحر الأيوني "Ionian Sea" وبحر إيجا "Aegean sea"، ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه منفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور و الدردنيل، يتراوح عرضه بين 5,6 إلى 13 كلم ويتميز البحر الأسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط وتبلغ مساحته حوالي 508,000 كلم²، وتبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر

1-محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، (الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991)، ص.10.

الأسود)¹. وتحيط بالبحر الأسود ستة دول هي : تركيا، بلغاريا، رومانيا، أوكرانيا، روسيا وجورجيا. وبناء على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول لا تعتبر دولا متوسطية لأن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، وتُجدر الإشارة أيضا إلى دولة يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي : سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية هي دول لها ساحل البحر الأدرياتيكي تم اعتبارها متوسطية على أساس أن البحر الأدرياتيكي هو جزء من البحر المتوسط.

وعليه فإن الدول المتوسطية تقع في قارات ثلاث هي : آسيا، أفريقيا و أوروبا إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما قبرص و مالطا، وبالمحصلة فإن الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط. إذن هناك عشرون دولة متوسطية وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة و الهرسك، يوغسلافيا الفدرالية ألبانيا، قبرص، مالطا، إيطاليا، فرنسا و اسبانيا.

2 - المعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية :

يتمثل المعيار الإستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا أو سياسيا، وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية، تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

فإذا أقر المعيار الجغرافي بوجود عشرين دولة متوسطية، فإن المعيار الإستراتيجي يقر بعدم إمكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول، فالدول المتوسطية وفق هذا المعيار الذي يتسع ويضيق وفقا و رؤية هذه الدول لمصالحها و أهدافها من التعاون

1- إبراهيم شريف، أوروبا- دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية ، (مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية، 1960)، ص.13.

المتوسطي. من خلال هذا المعيار نجد هناك دولا اعتبرت متوسطة وليست متوسطة بالمعيار الجغرافي. لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية ولنشاطها المتوسط والتي منها:

الأردن: على الرغم أن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أنها من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي، وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية.

موريتانيا: لا تملك ساحل و لا منفذ على البحر المتوسط، إلا أنها طرف في التعاون المتوسطي، فهو عضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989م ويضم كل من : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وهي كلها دولا متوسطة إلا موريتانيا فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط. وتعتبر أيضا طرفا في حوار 5+5 الذي انطلق عام 1990م، ويضم كل من دول اتحاد المغرب العربي الخمسة، وكل من البرتغال إسبانيا إيطاليا و مالطا.

البرتغال: شكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة إيبيريا، وتعتبر البرتغال دولة أطلسية و ليست متوسطة بالمعيار الجغرافي لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الإتحاد الأوروبي، وطرف في المبادرات الأورومتوسطية، كحوار 5+5 (1990)، ومسار برشلونة 1995.

دول الخليج العربي: صحيح أن دول الخليج العربي بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلا أنها قريبة منه من خلال ارتباطها الكبير مع الدول المتوسطية فلديها علاقات اقتصادية قوية مع الإتحاد الأوروبي، وكما ترتبط أيضا دول الخليج العربي بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية.

وعليه فإن المعيار الاستراتيجي يعتمد على ذكر نشاط وانخراط تلك الدول وعلاقتها في مجال التعاون المتوسطي، أما المعيار الجغرافي يبقى له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.

والمتوسط كفضاء جغرافي نوعا ما يبدو واضحا، أما كفضاء جيوسياسي يطرح إشكالا "بعبارة أخرى ظاهريا المتوسط يشكل فضاء موحدًا لكن التنوع في الخصائص يجعلنا أمام واقع متوسطي تميزه الاختلافات والمفارقات في كل جهة من جهاته، بل و حتى على مستوى الجهة الواحدة، فعلى سبيل المثال نجد رؤية أوروبا التي يبدو لها المتوسط فضاء موحدًا متكاملًا لحد ما لكن هذا على مستوى الضفة الشمالية وبالطبع ليس هو الحال على الضفة الجنوبية"¹. في هذا الإطار نستدل برأي الأستاذ بن عاشور رافع حيث يقول: "سياسيا يعتبر البحر المتوسط المساحة التي تفصل بين عالمين أو بالأحرى بين منطقتين جيو إستراتيجيتين مختلفتين ومتعارضتين، إحداهما تمثل أوروبا القائمة على الضفة الشمالية والثانية تمثل العرب المقيمين على الضفة الجنوبية، والفارق أن المجموعة التي تعيش على الضفة الشمالية تتكون من دول متجانسة متقدمة، ديمقراطية و تنتهج منذ سنوات الخمسينيات مسارا للتكامل الجدي فيما بينها، ولقد حققت تقدما باتجاه بناء وحدتها السياسية، أما المجموعة الثانية التي تعيش على الضفة الجنوبية فإنها تتشكل من دول متجانسة نوعا ما وكانت خاضعة طويلا للاستعمار من قبل جارائها من الضفة الشمالية (فرنسا و بريطانيا)، وهي كذلك دولا في طور النمو تحكمها أنظمة معظمها غير ديمقراطية ومنقسمة بينها"².

1- فاطمة الزهراء بوشعيب، الحوار المتوسطي في ظل الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من 2001 إلى 2013 دراسة حالة الجزائر فرنسا ، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة زيان عاشور، الجلفة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.6.
2- المكان نفسه.

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط

الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط

إن جوهر الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات و التركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض¹.

يشكل البحر المتوسط واقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، بحكم ميزتها البحرية الهامة " المجال- الحركة " و الأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاثة قارات : آسيا، أوروبا و أفريقيا، ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي. فهو ليس كالبهار الأخرى " بحر تزدحم فيه الجزر و تنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة ، إنه بحر محاصر بالأراضي وبالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به"².

و للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين

أمثال **مورتن كابلن** (Morton Kaplan) إلى القول: " أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"³. وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التصنت وتسهل عملية الانتقال و الاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق و مضيق البوسفور و الدردنيل، قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضائق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى. وتعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات

1- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوسياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة و النشر، 1989)، ص.65.

2- خالد عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، ع.123، (1996)، ص.250.

3- محمد صابر عنزة، "الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي"، مجلة قضايا عربية، ع.4، (1980) ص.147.

الجيوبوليتيكية المطبقة، لصاحبها العالم الألماني "فريدريك راتزل" وتتلخص آراءه في أن الدولة كائن حي، ينمو و يكبر وهي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، وقد يضطرها هذا التوسع إلى القيام بضم أراض تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال، ومن خلال أنصار هذه النظرية نجد "ماكيندر" في بريطانيا و "ألفريد ماهان" في الولايات المتحدة الأمريكية.

وحسب المعادلة الشهيرة لماكيندر "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم" ومستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على خطط التوازن بين الأقاليم الساحلية، كما يذهب الباحث الغربي والدكتور جمال حمدان إلى أن "منطقة الهلال الداخلي" أو المسماة كذلك "منطقة الارتطام استطاعت أن تؤكد وجودها وتفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر و البر وأن تخضع إحداهما أو كلاهما لسيطرتها، إلا أن هذا الدور لا يمكنه أن يكتمل تماما إلا بنوع من الوحدة بين أجزائها سواء أكانت هذه الوحدة منبثقة من الداخل كما هو الحال لدول شمال المتوسط، أو مفروضة من الخارج كحال دول جنوب المتوسط¹ المتمثلة في اتحاد المغرب العربي ذو الأسس المتينة المتمثلة في مقوماته الإستراتيجية والحضارية والدافع الأمني وما يشهده العالم من تكتلات إقليمية و جهوية، لكن هذا الاتحاد لم يعكس مستوى طموحات شعوب المنطقة لافتقاده عامل الفاعلية و الاستمرارية نتيجة التحديات التي يواجهها، لذلك توقف نشاطه وجمدت مؤسساته سنة 1995². وكانت المرة الأولى التي سيطرت فيها هذه المنطقة في ظل الدولة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، تلك الدولة التي وضعت مركز القوة العالمية في قلب منطقة الارتطام على حساب كل القوى البرية والبحرية، والمحاولة الثانية ارتبطت بالدولة العثمانية كقطب من أقطاب القوة العالمية في العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، أما المحاولة الثالثة فكانت بعد سقوط الدولة العثمانية التي ارتبطت بألمانيا ولكنها فشلت، وبذلك وقف الإتحاد السوفييتي وجها

1- جمال حمدان ، إستراتيجية الاستعمار والتحرر،(القاهرة : دار الهلال، افريل 1967)، ص.240.

2- عائشة مصطفىاوي، اتحاد المغرب العربي -دراسة في المعوقات والتحديات-، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2013/2014)، ص.33.

لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد سقوط الإتحاد السوفييتي توسع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت بذلك جهود أوروبية لبسط نفوذها في البحر المتوسط لموازاة التواجد الأمريكي في المنطقة¹.

أما "ألفريد ماهان" صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، ويؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبناء القوة البحرية، فالسيطرة على البحار والممرات البحرية وبناء أساطيل وتقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى وعامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزاعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ 10000 سنة². فصدق الجغرافي ايف لاکوست (Yve Lacoste) عندما وصف في كتابه (Géopolitique de la Méditerranée) : أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية³، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية⁴. فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي-الإسرائيلي، والنزاع التركي-اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية.

والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط، فمفهوم "Mare Nostrum" أي "بحرنا" الدال على هيمنة الرومان على المنطقة، تجسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين و المسيحيين فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط

1- جمال حمدان، مرجع سابق، ص.241.

2 - Maurice RIEUTORD et Loïc la spièrre, **Le Bassin Méditerranéen de sens**, (PARIS : Edition publi-sud 2000), p.15.

3 - Yve Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**, (PARIS : Armand Colin, 2006), p.480.

4 - Rocio MENDEZ, la sécurité Méditerranéenne. l'OTAN est-elle la solution ?

<http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf>. (2018/05/08)

ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة. وفي أواخر القرن السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا و بريطانيا ، وغداة الحرب العالمية الثانية و مع بداية الحرب الباردة، حل الإتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي و الطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفييتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية والسوفيتية. ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع إبقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوارا جديدة للأسطول السادس الأمريكي ووظائف جديدة لحلف الشمال الأطلسي¹.

1- نظرية قلب الأرض (هالفورد ماكيندر 1861-1947) :

يعتبر من أهم المؤسسين للمدارس الأوروبية في الجغرافيا السياسية ، وقد عرف البريطاني ماكيندر بواقعية منهجه وباستنتاجاته العلمية الدقيقة والواضحة². ولقد اعتبر ماكيندر أن الكرة الأرضية عبارة عن كتلة واحدة من اليابسة، كما قام بإطلاق اسم جزيرة العالم "world land" على القارات القديمة الثلاث؛ أفريقيا، آسيا و أوروبا، باعتبارها كتلة قارية واحدة، وذلك سنة 1904 عندما قام بتقديم مقاله: الأفكار الأساسية لنظرية قلب الأرض "heart land" لأول مرة³ ولخص ماكيندر نظرية قلب الأرض في قول مشهور كالاتي :

1- تباري، مرجع سابق، ص.28.

2- بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية، تر. أحمد عبد الكريم، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص.21.

3- فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، د.ط، د.س)، ص.308.

"من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض، وأن من يتحكم في قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم، وأن من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم بأكمله"¹ ولقد أوضح ماكيندر أن هذه المساحة أي قلب الأرض؛ عظيمة الموارد نظرا لما تحتويه من ثروات كما أنها لا يمكن أن تخضع لأي قوة بحرية مطلقا، نظرا لأن أراضيها بعيدا عن السواحل، كما أن أنهارها إما تصب في المحيط المتجمد الشمالي، أو تصب في البحار المغلقة مما لا يساعد الأساطيل البحرية في الوصول إليها².

وأشار ماكيندر أيضا إلى كون منطقة قلب الأرض ذات ملامح جغرافية مميزة، لأنها محاطة من ثلاث جهات بالجبال، فيما يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي، وهذا يجعل منها حصنا طبيعيا محميا، من الصعب الوصول إليه، ومن ثمة فهو مكان آمن، ويعود ماكيندر ويقول أن منطقة قلب الأرض يمكن اختراقها من جهة واحدة فقط، وهي الجهة الجنوبية الغربية، عن طريق أوروبا الشرقية بين جبال الأورال وبحر قزوين، حيث تغطي هذه المنطقة سهول خضراء واسعة تسهل عملية التحرك والانتقال³.

وفي عام 1919 نشر ماكيندر نسخة معدلة من مقالته عن قلب الأرض لسنة 1904 في كتاب عنوانه: (المثل الديمقراطية والواقع). في هذا الكتاب أوضح ماكيندر أن القوة البحرية فشلت تماما في السيطرة على قلب الأرض، وذلك في مواجهة القوة البرية، وقد نظر ماكيندر إلى القوة الجوية على أنها قوة مكتملة للقوة البرية وليست إلى جانب القوة البحرية، كما أنها ليست مستقلة بذاتها باعتبار أن قواعدها برية، وذكر أن الموقع الجغرافي لقلب الأرض يعطيه ميزة كبيرة في الحرب الجوية وعلى هذا الأساس يصبح استعمال البحار المحيطة بقلب الأرض غير ممكن وذلك

1- خالد بومنجل و فاروق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية و الأمريكية، (برلين: المركز الديمقراطي

العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص.54.

2 - محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: د.د، د.ط، 1996_1997)، ص293

3 - العيساوي، مرجع سابق، ص309

دون الحصول على موافقة من قوى البر، لأن هذه الأخيرة يمكنها أن تحول دون ذلك، وأن تغلق المسالك الملاحية البحرية بواسطة ما يجوزه من قوة جوية مقامة في قواعدها¹.

2- نظرية الهلال الهامشي (نيكولاس سبيكمان 1893-1943):

لقد اعتبر سبيكمان وعلى خلاف ماكيندر أن السيطرة لا تبدأ من قلب الأرض، وإنما يبدأ بالمناطق الساحلية التي أسماها بالهلال الهامشي "Rim land"². وتضم هذه المنطقة قارة آسيا وسيبيريا بالإضافة إلى أوروبا دون الجزء الروسي منها.

ولقد قام سبيكمان بتطوير نظرية ماكيندر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتحول دون أن يسيطر من يملك قلب الأرض على العالم، وتوصل سبيكمان إلى نفس النتائج التي توصل إليها ماكيندر حول أهمية قلب الأرض ولكن بصفة مغايرة بالنسبة لمركزيته وترتيبه في طريق السيطرة على العالم³. ففي الحقيقة بنى سبيكمان كل آراء ماكيندر لكنه عكس النتائج وظهر له قول مشابه لمقولة نظرية قلب الأرض لماكيندر، تظهر فيه أهمية أوراسيا المصطلح عليها قلب الأرض، ويقول سبيكمان: من يسيطر على الهلال الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يقبض على مصير العالم في يديه⁴.

وعارض سبيكمان ماكيندر بالنسبة لمبالغته في أهمية قلب الأرض، واعتبارها المفتاح للسيطرة على العالم، فبنى سبيكمان موقفه هذا على أن قلب الأرض لا تتوفر فيه المقومات التي تمكنه وتؤهله ليكون مركز القيادة والسيطرة على العالم، فقلب العالم يضم منطقة شديدة البرودة غير مناسبة للاستيطان ولا للزراعة، ويضم أيضا مساحات كبيرة تغطيها غابات الصنوبر بالإضافة إلى مساحات شاسعة من الصحاري الجرداء⁵.

1- عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 43.

2- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، د.ط، 1999، ص. 97.

3- سيريليه، مرجع سابق، ص 27.

4- ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004) ص ص 95-98.

5- علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص. 334.

وعلى هذا الأساس قام سبيكمان بالتقليل من أهمية الهرتلاندر في تحديد السيطرة على العالم واستبدله بالإقليم الداخلي في نظرية ماكيندر، أطلق عليه اسم الإطار القاري أو الهلال الهامشي¹. وعبر سبيكمان عن هذه باسم آخر وهو منطقة الاصطدام "zone cruch" بين القوة البرية والقوة البحرية. وأولى اهتماما كبيرا إلى حركة القوة البحرية، وركز على أثرها في فرض القوة، فالقوة البحرية في نظر سبيكمان هي العامل المؤثر في الإستراتيجية العالمية، وتلعب دورا كبيرا في الوصول إلى الريملاندر² التي يتركز فيها معظم سكان العالم، ولهذا تعتبر منطقة قلب الأرض أقل أهمية من الريملاندر، لذلك قام سبيكمان بتغيير وجهة نظر ماكيندر.

كما قام سبيكمان بتقسيم العالم إلى قسمين وذلك على صعيد الموقف الدولي؛ شرقي وغربي:

1. القسم الشرقي: يشمل كل من قارة آسيا و أوروبا، أفريقيا وأستراليا.

2. القسم الغربي: يشمل كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية³.

وحسب سبيكمان فإن القسم الشرقي يطوق الأمريكيتين، سواء من حيث الموقع الاتساع أو الشكل، فمساحة القسم الشرقي تبلغ مرتين مساحة القسم الغربي، كما أن عدد السكان في القسم الشرقي عشرة أضعاف عدد سكان الأمريكيتين، ويحوز القسم الشرقي على أكثر من ثلثي الإنتاج العالمي من الفحم والحديد، وذلك سنة 1937، على أساس التقييم السابق لقدرات كل من القسمين الشرقي والغربي و يرى سبيكمان أنه في حالة نشوب حرب بين القسمين، فإن القسم الغربي لا يملك أية قدرة على الصمود أمام القسم الشرقي. لهذا نصح الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف في وجه أي تقارب وتكتل بين آسيا و أوروبا بكل ما في وسعها من طرق سلمية، وواصل دعواته للولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم بالسيطرة

1 - الحدتي، مرجع سابق، ص.51.

2- العيساوي، مرجع سابق، ص.52.

3- هارون، مرجع سابق، ص.336.

والتحكم في بعض دول منطقة الهلال الهامشي، وفي حال لم تتمكن من ذلك فعلى الأقل تقوم بعرقلة المساعي الروسية في السيطرة على هذه الأقطار¹.

الفرع الثاني : الأهمية الجيو اقتصادية للمتوسط

لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية.

و الموقع الجغرافي المميز و الاستراتيجي الذي يحظى به حوض البحر المتوسط مقارنة بباقي البحار قد ازداد من أهميته الكبرى إلى جانب الثروات الباطنية الإستراتيجية التي يحتويها، مما جعل هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض وشريان اقتصاد القوى الدولية فالبحر الأبيض المتوسط مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فهو قبل كل شيء منطقة عبور للتجارة العالمية، فكيف أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، مما يجعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة و ثرواتها وجعلها تحت نفوذها مما يضمن لها مصالحها الاقتصادية واستمراريتها. فمنطقة بحر المتوسط تكتسي أهميته الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا وهاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية. فهي تنشط وتسهل في الآن نفسه عمليات التصدير وتصريف البضائع. هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية اكتسها المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة².

فقدت زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامي 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، ومن 7% إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20%، وتعتبر أفريقيا أكبر مصدر لأوروبا³.

1- المكان نفسه.

2 - محمود مرسي، دراسات الجغرافيا السياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص.453.

3 - تباي، مرجع سابق، ص.59.

ويبقى النفط ودائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات و الاستراتيجيات الأمريكية، وهو ما يؤكد كتاب (حروب أمريكا ضد أوروبا) للمفكر الإستراتيجي الفرنسي ألكسندر لوفال حيث يقول : إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي، وأنايب تجارية، وحماية طرق شحنه¹. ويعتبر البحر المتوسط الطريق البحري الأقصر والأسهل للنقل والتنقل بين الشرق والغرب وهو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا والدول المستوردة له غربا. فهو ينقل يوميا عبر مياهه ما يقارب حوالي 4 مليون طن، كما تمر به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد، إضافة إلى الكمية الكثيفة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية². وتصل السلع المارة عبره إلى حوالي 13% من الإجمالي العالمي، كما يحتوي المتوسط على موانئ كبيرة مثل ميناء مرسيليا، جنوة، برشلونة و الجزائر³.

إن البحر الأبيض المتوسط بالغ الأهمية بالنسبة لأطراف دولية عدة، فالدول المتوسطية عامة و المغاربية خاصة لا تغفل هذه الأهمية لأن عملية تصدير النفط والغاز والمعادن وكذا استيرادها لاحتياجاتها الغذائية وأنشطتها الاقتصادية و استيراد الأسلحة وصيد الأسماك، تمر كلها من البحر الأبيض المتوسط. وأما عن أوروبا التي لا يمكن لاقتصادها أن يستغني أكثر من شهرين عن النفط العربي الذي غالبا ما يأتيها عابرا قناة السويس أو من الضفة الجنوبية عبر بحر المتوسط، فهي أكبر من يقدر أهمية هذه المنطقة. وأما بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر قوة خارجية عن حوض البحر المتوسط، فقد فهمت منذ البداية أن ضمان إمداداتها النفطية يمر عبر وضع جهاز أمني يسهر على مصالحها وهذه الأخيرة يحميها الأسطول السادس الرابض بالمنطقة.

1- سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، ع.18، (صيف 2003)، ص.62.

2- مرسي، مرجع سابق، ص.453.

3- André VIAGRIE, *la mer est la géostratégie des nation*, (PARIS : ECONOMIE ET ISC ,1995),p.178.

الفرع الثالث : الأهمية الجيو عسكرية (الأمنية)

إن الأهمية المركزية لحوض البحر المتوسط جعلت من قضية الأمن المتعلقة به قضية محورية تم العالم بأسره. هذا ما يفسر الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الأورو متوسطية الجديدة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصوراً في البعد الداخلي، بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع وحسب أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيو سياسي للمجموعات الإقليمية والدولية. مما أنتج تأثير متبادل بين الدول مما أنتج بدوره حالات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أحدث تأثيراً سلبياً مباشراً على البلدان الأوروبية. لذا أصبح الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب. وعند الحديث عن الأمن في المتوسط نجد أنفسنا أمام تحديات وقضايا نخصرها فيما يلي :

أولاً: الأزمات و النزاعات ذات الطبيعة الإقليمية:

هناك عدة قضايا مرتبطة بالنزاعات و الصدمات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية و التي تهدد الأمن والاستقرار في المتوسط وعلى رأسها:

أ - قضية الصراع العربي_الإسرائيلي: هذه المشكلة التي مازالت تهدد أمن حوض المتوسط والتي كانت بدايتها اتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916م، و وعد بلفور 02 نوفمبر 1917م، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948م، مما أدى إلى صراع طويل بين العرب وإسرائيل، والذي وصل إلى طريق مسدود بسبب تعنت إسرائيل في سياستها الاستيطانية و إصرارها على مواصلة عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني و خرق التزاماتها الدولية، مما أدى إلى استمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد صرح المصري "عمرو موسى" : أن "مشكلة الشرق الأوسط بتأثيراتها وتداعياتها تمس باستقرار منطقة البحر المتوسط" وأضاف متسائلاً: "كيف يمكن الحديث

عن السلام والاستقرار في منطقة المتوسط، في حين أن هذه العملية السلمية تتعثر في كافة مساراتها". وأما السوري **فاروق الشرع** فصرح بأن: "السياسة الإسرائيلية مضادة للسلام".

ومنذ عام 2000 دخل الشعب الفلسطيني في الانتفاضة الثانية من جراء التعسف الإسرائيلي وبعد تعثر وفشل مسار السلام¹.

ب - القضية القبرصية بين تركيا واليونان حول المياه الإقليمية في بحر إيجه "Egée" وعلى جزر يونانية تقترب من السواحل التركية. إن جذور المشكلة تعود إلى حوالي خمسة قرون، وبالتحديد منذ أن دخلت هذه الجزيرة في ظل الملكية العثمانية، وشكلت منذ هذا الوقت تعقيدا في العلاقات بين تركيا و اليونان، يبدأ التاريخ الحديث للجزيرة من 1878 تاريخ توقيع أنقرة ولندن لاتفاقية تؤول ملكية الجزيرة لبريطانيا، كمكافئة على حماية هذه الأخيرة للمضائق التركية من الزحف الروسي. وأما عن القبارصة كانوا يرون في ذلك خلاصا من الحكم العثماني².

في عام 1974 تجزأت اليونان إلى نصفين، جمهورية اليونان في الجنوب والقسم اليوناني التابع لتركيا في الشمال. وافقت أطراف النزاع على طلب مجلس الأمن حول حل الخلاف القائم بينهما عن طريق المفاوضات، وفتح طريق مباشر للدبلوماسية و الوساطة، وامتدت المساعي الدولية لحل الخلاف إلى غاية عام 1981، السنة التي تجدد فيها النزاع لإصرار طرفي الخلاف على إعطاءه طابع تقني. علما أنه في 2004 انضمت اليونان رسميا إلى الاتحاد الأوروبي³، في حين ترفض أنقرة أن يعتبر حل القضية القبرصية وخلافاتها الحدودية مع اليونان ضمن المعايير الأساسية لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي⁴.

1- Lucy Dumas, **Les lieux de la méditerranée : présentation géographique**, (Paris: fondation pour les études de la défense nationale, 1992), p.21.

2- طالب محمد علي، "قبرص 22 عاما من المبادرات والحولات الدبلوماسية العقيمة"، **معلومات دولية**، ع.43، (1996)، ص.37.

3- طه المجذوب، "الأمن الأوروبي _المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، **السياسة الدولية**، السنة 32، ع 124، (أفريل 1996)، ص.98-99.

4- عبد الخالق لهيب ، **بين انهيارين؛ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة** ، (عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2003)، ص.195.

ويبقى التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية رغم الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة تصل إلى طريق مسدود رغم كذلك العديد من الإجتماعات والمحادثات بين الطرفين¹.

ج _ قضية الصحراء الغربية التي عجزت عن حلها كل جهود المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ثم بعدها الإتحاد الأفريقي وحتى جهود منظمة الأمم المتحدة التي أرسلت أمناؤها العامين ومبعوثيها إلى المنطقة مرارا وتكرارا من دون جدوى، إلا أن كل تقارير المبعوثين كللت بتصريحات مفادها أهمية وضرورة وضع مشروع أممي لإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة والشعب الصحراوي لإيجاد حل لآخر حالة تصفية استعمار في القرن الواحد والعشرين رغم تعنت الحكومة المغربية ومحاولتها التملص من التزاماتها الدولية عن طريق وضعها لمشروع الحكم الذاتي الذي يرفضه الطرف الصحراوي معتبرا إياه نوع من المراوغة المغربية، ورغم اللقاءات الصحراوية-المغربية المتكررة إلا أنها لم تصل إلى نتيجة مرضية للطرفين وخاصة الطرف الصحراوي فباعت هذه المشكلة العويصة المهتدة لأمن واستقرار المنطقة و المعيقة من جهة أخرى لجهود التكامل المغاربي لما خلفته القضية من توتر في العلاقات الجزائرية المغربية².

د _ قضية الأزمة اللبنانية حيث يحتل لبنان موقع جغرافي هام في الشرق الأوسط، بمساحة تقدر بـ 10452 كلم²، ويعتبر بلد فتي كون ما يعادل نسبة 3/1 من سكانه دون 15 سنة ووصل عدد سكانه 3874050 في 2006.

و يطل غرب لبنان على البحر المتوسط و الغرب عامة أما شرقه فيقابل سوريا. ويتكون لبنان من 60% مسلمين و30% مسيحيين، مما أدى إلى مناوشات ونزاعات عدة بينهما وفي 1841 تم لأول مرة تقسيم لبنان على أساس ديني، المسيحيين في الشمال والمسلمين في الجنوب وفي 1920 منحت عصبة الأمم عهدة لفرنسا لإدارة الشؤون اللبنانية، إلا أن الأمر تغير مع مطالبة الوطنيين في 1941 باستقلال لبنان وتأسيس دولة لبنان في 1947، إلا أن الأمور لم تسر كما اشتهاها اللبنانيين، بحيث عادت أزمة لبنان إلى الواجهة في 1975، باشتعال الحرب

1- طالب ، مرجع سابق. ص.38.

2- ميشال فوشيه، "الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي"، مجلة انتقالية واستشفاف، (2001) ص.38.

بين المسيحيين و المسلمين والتي لم تنتهي في بداية الثمانينات، وفي 1978 قامت إسرائيل بعملية زحف على لبنان، ارتكبت فيها أبشع الجرائم، مما استدعى تدخل القوات الأممية لاسترجاع الأمن، حيث تم وضع البلاد تحت الوصايا السورية¹.

إلا أن الأزمة عادت مرة أخرى في 2006 عند مقتل "رفيق الحريري"، الأمر الذي عجل بمغادرة القوات السورية إضافة إلى تدخل إسرائيل لمواجهة حزب الله الجديد في الأمر هو تطور الأزمة اللبنانية من أزمة ذات جذور انقسام عقائدي إلى أزمة طبيعية جديدة إذ لم تعد أزمة ذات أصل عقائدي فقط بما أن الأحلاف اليوم في الأزمة تقوم بين أطراف ذات عقائد مختلفة، مثل تحالف حزب مشعل مع حزب الله. ولقد توصلت الأطراف اللبنانية إلى وفاق شهر ماي 2008 وأطلق عليه اتفاق الدوحة، بحيث حقق هذا الاتفاق نوع من الاستقرار النسبي للأوضاع دون التوصل إلى حل نهائي.

هـ _ مشكلة الأقليات من المشاكل المهددة للأمن في المتوسط، ونجدها خاصة في كل من العراق إيران وتركيا وهي متعلقة بالأكراد، فهذه الدول الثلاث لا تعترف في دساتيرها بأحقية الأكراد في تأسيس كيان سياسي مستقل عن هذه الدول، فلجأت هذه الأخيرة إلى إنشاء أحزاب سرية متطرفة تعبر من خلالها عن مطالبها وذلك باللجوء

إلى أعمال إرهابية، كالتالي لجأ إليها حزب الشعب الكردستاني، الذي صرح بأن لجوءه إلى مثل هذه الأعمال هو كرد فعل على الحكومة التركية التي ترفض الاستجابة والتفاعل مع مطالبه.

وفي العراق فعبر الأكراد في الشمال عن رفضهم التعايش مع النظام العراقي وطالبوه من خلال الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني بالحكم الذاتي ومطالبتهم بحق المشاركة في القرار السياسي، وأما عن أكراد إيران فتحقيق مطالبهم أمر صعب، كون النظام

1 - Lucy Dumas, *op.cit.* p 22.

الإيراني في مراقبته جميع الأطراف على أراضيها، بعدم ترك المجال للتعبير عن المطالب التاريخية باستثناء تسامحها في تكوين بعض الأحزاب و المدارس الخاصة بهم¹.

و _ المشاكل المتعلقة بالمياه مثل النزاع حول تقسيم مياه النهر الفرات بين كل من إسرائيل الأردن، تركيا، سوريا والعراق، والذي تأزم بعد شروع إسرائيل في بناء قناة بامتداد 45 ميلا في الضفة الغربية، منها 20 ميلا في أنفاق تحت الأرض تصل بين حوض البحر المتوسط والبحر الميت². ويبقى أن إيجاد حل لأزمة المياه، خاصة الصالحة منها للشرب، في حوض البحر الأبيض المتوسط عموما، وشرقه خصوصا من المشاكل المستعصية علما أن الطلب على المياه سيزداد أكثر مستقبلا³، حيث يتوقع البنك العالمي في تقريره عام 1996 أن يعاني 40% من سكان العالم نقص حاد للمياه بحلول 2025⁴. مما يفسر بناء أكثر من 500 سد كبير في منطقة المتوسط خلال القرن الماضي مما يحقق مساحة تقدر بحوالي 230 كلم² لتخزين المياه، وكذا العمل على استغلال المياه الجوفية الموجودة في المناطق الصحراوية وإلى جانب هذه المحاولات التي تتحكم فيها التضاريس، نجد جهود أخرى مرتبطة أكثر بالاقتصاد والطاقة مثل تجارب تحلية المياه، إلا أن الحل الأمثل يبقى مرتبط بالاستغلال الأمثل والعادل لهذه المادة الحيوية والجد إستراتيجية⁵. وطابعها الاستراتيجي هذا قد يؤدي إلى نزاعات جهوية خطيرة، وسجل التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة أنه : " إذا لم تتخذ تدابير فورية، فإن الوضع سيضحي أكثر خطورة في المستقبل"⁶.

ي _ خطر الإرهاب المتوسطي أو ما يسمى بالقاعدة الخلفية للإرهاب المتوسطي الذي أصبح من العوامل المهددة للاستقرار الإقليمي وكانت الدول الأوروبية في بداية الثمانينات تتهم عدة دول

1-loc. cit.

2- جمال مظلوم ، أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها، (القاهرة: الدار العربية للدراسات و النشر والترجمة، 1990)،ص.15.

3-Philippe Dugot, "Quelles solutions pour la crise de l'eau autour de la méditerranée ?" **Confluences Méditerranée**, n°58, (été 2006), p.153.

4- عميروب و الجواني.ر، "أزمة المياه في الوطن العربي.بين الواقع والطموح"، الجيش، ع.447، (أكتوبر 2000)، ص.18.

5- Philippe Dugot, **op.cit.**, pp. 157,158.

6- عزوز كردون، "الرهانات البيئية والتحديات الأمنية في المتوسط"، الجيش، ع.471، (أكتوبر 2002)، ص.30.

متوسطة وغالبيتها تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط مثل ليبيا وسوريا بدعم والمساندة المادية والمعنوية للجماعات الإرهابية وكذا التسبب في عدة عمليات إرهابية مثل قرصنة الباخرة (أشيل لورو) وكذا إسقاط الطائرة بانام الأمريكية (دي سي 10).

ثانيا: تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط:

من القضايا التي ابرزت الأهمية الأمنية الكبيرة لحوض البحر المتوسط والتي من جهة مقابلة تؤثر على أمنها لارتباطها المباشر بالقوى الكبرى، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية المتمركزة سواء التابعة لدول الحوض المتوسطي (أساطيل القوى الأوروبية)، أو للدول الخارجية الأجنبية عن هذا الحوض (الأسطول السادس الأمريكي).

فبالرغم من التطورات الدولية والإقليمية إلا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية البارزة الأهمية، وهذا لأجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة الحساسة والإستراتيجية، وهذا لأجل التصدي ولمنع أي مؤثرات دولية أو إقليمية من شأنها أن تظهر في مناطق التلامس الأرضي لدول حوض المتوسط، مما زاد من التخوفات وضاعف بذلك من تركيز اهتمام الدول خاصة المحيطة بالحوض بضمان الأمن والاستقرار. ولقد تضاعف هذا الاهتمام أضعافا مضاعفة مع زيادة الاهتمام الأمريكي بالتحكم بمنطقة حوض البحر المتوسط، وهذا من خلال محاولات إقحامه في خطة مشروعها للشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي سيعرض البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة التوترات واللا استقرار ويجوله إلى ساحة للصراع البحري لأساطيل القوى الكبرى المتواجدة والمهيمنة عليه، ودفع سباق التسلح والتنافس ما بين هذه الأساطيل نحو الأمام، وهنا يبرز خاصة التنافس على إقامة قواعد عسكرية على ضفاف المتوسط، وإلى تحويل بعض الموانئ إلى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما حدث بالنسبة لميناء حيفا الإسرائيلي، إضافة إلى المستودعات العملاقة التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية

الأمريكية¹. أضف إلى ذلك شتى الإجراءات خاصة الاقتصادية منها، التي تحاول أن تقدمها لدول الحوض مقابل القبول بإقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها.

إضافة إلى تمركز الأساطيل البحرية الضخمة في البحر المتوسط، تطرح كذلك قضية أخرى متعلقة بأمن المتوسط وهي مرتبطة بكون هذه المنطقة منطقة عبور للترسانة الحربية، واحتواءه على ترسانة نووية هائلة، تكون خطراً كبيراً على دول و شعوب المنطقة. مما أدى إلى المطالبة بقضية تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة مما يحقق الأمن و الاستقرار في هذه البقعة من العالم، وفي هذا الصدد قامت مصر بدعوة إسرائيل إلى التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، لكنها امتنعت عن الاستجابة لذلك، ومتمتعة بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية².

1- المجدوب، مرجع سابق، ص.98.

2 - المكان نفسه.

المبحث الثاني : الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة

ينطلق الحوار بين حلف شمال الأطلسي ودول المتوسط من مفهوم ارتباط أمن أوروبا بشكل وثيق بأمن واستقرار منطقة المتوسط، الأمر الذي تبلور بين الطرفين عام 1994، حيث يجمع حالياً ، بالإضافة إلى الدول الأعضاء في الحلف كل من الجزائر، مصر، إسرائيل الأردن، موريتانيا المغرب وتونس.

ويعد هذا الحوار دلالة على تأقلم الناتو مع أجواء ما بعد الحرب الباردة، كما أنه يشكل عنصراً هاماً في سياسة الانفتاح والتعاون التي ينتهجها الحلف في هذه المرحلة من تاريخه. أما الهدف العام للحوار بين ناتو ودول المتوسط (ناتو + 7) ، فهو المساهمة في أمن واستقرار المنطقة، والتوصل إلى تفاهم متبادل بين الأطراف المتحاور، وتحسين صورة الحلف لدى شركائه في هذا الحوار.

ويستند الانطلاق "الناتج" للحوار بين ناتو ودول المتوسط وتطوره المستقبلي على خمسة مبادئ هامة، منها التشديد على صفة الاستمرارية والانفتاح في هذا الحوار، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، الأمر الذي تشهد عليه عملية التحاق الأردن به في نوفمبر عام 1995 و الجزائر في مارس عام 2000.

ويركز الحلف في حوار مع شركائه المتوسطيين على البعد الثنائي (ناتو + 1)، ولكنه يعمد إلى عقد لقاءات دورية متعددة الأطراف (ناتو + 7)، ويتعامل الحلف مع شركائه في هذا الحوار وفق القواعد نفسها وبدون أي تمييز ، حيث تتمتع الدول الشريكة بالحرية التامة في تحديد مستوى مشاركتها في اللقاءات ووضع برامج التعاون الثنائي الخاصة بها، الأمر الذي شكل عنصراً هاماً في نجاح الحوار و استمراره.

المطلب الأول : أهم بنود الحوار ودوره في تعميق التعاون الأمني الأطلسي-

المتوسطي

عقد مؤتمر للأمن المتوسطي بحضور رؤساء وحكومات وأكاديميين من دول الحلف ومنظمات دولية ودول متوسطة غير أعضاء بالحلف وهي إسرائيل، مصر، تونس، المغرب وموريتانيا وممثلين عن اتحاد غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي، وذلك بين الخامس عشر والسابع عشر أكتوبر 1995.

حيث تم فيه تحديد برنامج عمل الحوار في :

- 1- المجالات السياسية والاقتصادية.
- 2- التحول الاقتصادي هو ضرورة أساسية لإثبات الإرادة السياسية والاقتصادية.
- 3- التمييز بين الإسلام و المتشددين الإسلاميين الذين يشكلون تهديدا لاستقرار المتوسط.
- 4- استكمال جهود الحلف التي يبذلها في دول شرق أوروبا بنظيرتها في الجنوب.
- 5- ضرورة عمل الحلف مع دول المتوسط غير الأعضاء فيه، وتحديد مفهوم للعدو الجديد.

أما عن مبادئ الحوار ، فقد كانت كالاتي:

- 1- الملكية المشتركة: وذلك بمعنى أن الحوار هو عملية جماعية وغير قائمة على فرض قوالب وأفكار مسبقة، بل هي عملية تأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية، الثقافية و السياسية لجميع الشركاء، من أجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.
- 2- عدم التمييز والمفاضلة: حيث يتساوى جميع الشركاء في نفس أسس النقاش وتنفيذ الأنشطة المشتركة. غير أن المشاركة تختلف من دولة لأخرى ، وهذا مصالح كل منها.
- 3- التكامل: حيث تكون عملية الحوار تتماشى مع المبادرات الدولية الأخرى مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول الثمانية الكبرى، وكذا تنسيق السياسات والتعاون الأمني بين دول الحلف وشركائه.
- 4- التقدم: عملية الحوار الأطلسي المتوسطي هي عملية تراكمية تساهم في توسيع نطاق التعاون، وكذا زيادة البلدان المشاركة فيه.

كما تسعى دول الحوار إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- المساهمة في الأمن والاستقرار الدوليين.
- 2- تحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل¹
- 3- تبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- 4- تعزيز علاقات الحلف مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي من خلال تعزيز الحوار السياسي القائم.
- 5- تحقيق قابلية تبادل التشغيل.
- 6- التعاون في مجال أمن الحدود
- 7- تطوير الإصلاح الدفاعي.
- 8- المساهمة في مكافحة التهديدات.

وبالنظر إلى ما جاء في محتوى الحوار، يبدو أن هذا الأخير ذا أهمية كبيرة للتعاون الأمني في الفضاء المتوسطي، من أجل جعله فضاء للسلام والازدهار. وبناءً على ذلك، تتجلى أهميته في النقاط التالية:

- 1- هذه العملية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنفعة المتبادلة من خلال:
 - الحاجة للمضي قدماً في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان الحوار المتوسطي.
 - الاستجابة لمصالح بلدان الحوار المتوسطي واحتياجاته.
 - إمكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي وخاصيته غير التمييزية.
 - ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم فيها الحلف قيمة مضافة.
 - الحاجة إلى ضمان تكامل هذا المسعى مع مبادرة اسطنبول للتعاون*، بالإضافة إلى الجهود الدولية الأخرى.

¹ - لخميسي شيبلي، الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الغربية (فترة ما بعد الحرب الباردة-1991/2008-، (القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص ص223-224.

- إمكانية توسيع الحوار المتوسطي إلى البلدان المعنية الأخرى في منطقة البحر المتوسط على أساس كل حالة على حدة.

2- إن مبادرة الحلف لرفع الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية هدفها العام هو المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، وهي تستند على المبادئ سابقة الذكر¹.

أما في ما يخص مجالات التعاون، فقد ارتكزت جهود الحلف على توسيع وتعميق التعاون عبر النشاطات التي يتم تطويرها ضمن برنامج العمل السنوي، والذي يضم ورش عمل وندوات وتطبيقات عملية أخرى، في واحد وعشرين مجالاً، منها:

- 1- تخطيط الطوارئ المدنية.
- 2- إدارة الأزمات.
- 3- إستراتيجية وسياسة الدفاع.
- 4- أمن الحدود (والمقصود به مواجهة الهجرة غير الشرعية المتجهة نحو الدول الأوروبية).
- 5- مراقبة لأسلحة.
- 6- النشاط في مجال التخلص من الألغام المضادة للأفراد.
- 7- التعاون العلمي والبيئي.
- 8- الإصلاح الدفاعي والاقتصاد الدفاعي.
- 9- مكافحة الإرهاب.
- 10- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

*- مبادرة إسطنبول للتعاون هي : مبادرة سعى حلف شمال الأطلسي من خلالها إلى تقوية الحوار الأطلسي-المتوسطي وتوسيعه ليشمل دولاً أخرى. فبالإضافة وفي قمة الحلف بإسطنبول يومي 28 و29 جوان 2004، انضمت إلى هذه المبادرة دول الخليج العربي، والتي كانت: البحرين، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومن هنا ارتقت العلاقات الأطلسية-المتوسطية من مفهوم الحوار إلى التعاون.
1- المرجع نفسه، ص 224-225.

ويشمل البعد العسكري لبرنامج العمل السنوي توجيه دعوات لبلدان الحوار لمراقبة المناورات العسكرية أو المشاركة فيها، وحضور الندوات و ورشات العمل التي تنظمها القيادة الإستراتيجية للحلف.

المطلب الثاني : التحولات الدولية وتأثيرها في العقيدة العسكرية لحلف الأطلسي:

تشكل حلف الأطلسي عام 1949 وولدت معه أول عقيدة عسكرية له عرفت بعقيدة (الرد الشامل)، وكان هدف الحلف المعلن هو مواجهة الإتحاد السوفييتي وحلفاءه لحماية دول أوروبا الغربية من الغزو المحتمل، أو بمعنى آخر تكوين حلف دفاعي. ولكن الهدف غير المعلن للحلف كان قد جر الإتحاد السوفييتي إلى سباق التسلح من أجل استنزاف اقتصاده وجعله في حالة من التدهور تؤدي بالنتيجة إلى انهياره وتفككه ومن ثم القضاء على الخطر الناجم عن وجوده.

وتنطوي عقيدة حلف شمال الأطلسي الأول (الرد الشامل) على استخدام الأسلحة النووية أو الصواريخ الموجودة في أوروبا أو القواعد المختلفة أو التي تحملها الطائرات بإطلاقها دفعة واحدة على الأهداف المخصصة لها في الدول الشرقية أو الإتحاد السوفييتي. ويكون ذلك في ضوء الشعور بوجود نيات تعريضه من جانب الخصم أو في حالة كشف الرادارات لصواريخ أطلقت في الجو¹. هذا النوع من استخدام القوة لا يدعو إلى الاشتباك في معارك فعلية على الأرض بل مجرد القتال عن بعد في محاولة لإخضاع الخصم.

بقي حلف شمال الأطلسي متمسكا بعقيدته (الرد الشامل) حتى عام 1973 بعد أن تعالت أصوات دول الحلف رافضة الكلفة الباهظة لهذه العقيدة. كما أن التمهيد لمحادثات نزع السلاح والمباشرة بها بين الحلفين خفضا الكثير من التوتر، وغير الحلف عقيدته في ضوء ذلك

1 . طارق محمود شكري، "تطبيقات العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي"، مجلة بيت الحكمة، (2001)، ص.36.

إلى ما يعرف باسم (سلك العشرة) و تنص هذه العقيدة على وضع المتحسسات والمستشعرات والرادارات على طول الحدود بين الحلفين في أوروبا¹.

وقد وجد حلف شمال الأطلسي أن مميزات النوعية والتقنية، في الأسلحة التي يمتلكها في مواجهة قوات حلف وارسو وسط أوروبا أفضل كثيرا بالاعتماد على تلك المميزات يمكن مواجهة التفوق العددي ولهذا غير عقيدته عام 1983 إلى ما أسماه بعقيدة (الضرب بعمق) التي تنطوي على تثبيت الجبهة وضرب خطوط المواصلات في العمق بالقوة الجوية والصواريخ لعزلها والحيلولة دون تدخل القدم الثانية من القوات ومنع وصول أي نوع من النجذات أو الإمدادات إلى القوات المعزولة ومن ثم إجراء تطويق واسع، يجبر القطاعات في الجبهة الأخرى على الاستسلام أو التدمير². واستمر الحلف على هذه العقيدة حتى انهيار الإتحاد السوفييتي.

ثم جاء تطبيق العقيدة (الذراع الطويلة) هي لم تكن وليدة يومها بل كانت نتيجة تفاعلات عديدة فرضتها البيئة الدولية والمتغيرات الإستراتيجية وما أحدثته التقنية المتطورة، ويعتمد الحلف اليوم على هذه العقيدة بسبب :

1- استثمارات التقنية التي يمتلكها الحلف: فهي مثالية للقتال عن بعد لأن الاشتباكات البرية والالتحام مع قوات الخصم تنهي التقنية نتيجة إلى :

أولاً: التحام القوات البرية للطرفين في اشتباك قريب يبطل مفعول معظم الأجهزة التقنية، لأن الدخان والغبار و الانفجارات واشتعال النيران وما أكثرها في ميدان المعركة، تفقد الأجهزة قدرتها على الكشف والتصويب.

ثانياً: عند الاشتباك يتعذر الإسناد الناري بأنواعه كلها الجوي والصاروخي للقوات المشتبكة ولصعوبة التمييز بين قوات الطرفين وعندها يقف من يعتمد على التقنية واهنا إلى حد بعيد.

1 - محسن حساني ظاهر مديش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة، دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص127_128.

2 - صن تزو، فن الحرب، تر محمود حداد، (بيروت: دار القدس، ط1، 1975)، ص.68.

ثالثاً: عدم الاستعداد لقبول الخسائر البشرية علماً أن الاشتباك البري بأنواعه كله بالغ الكلفة بالخسائر البشرية والمادية مقارنة بالقتال عن بعد.

رابعاً: إبان أزمة يوغسلافيا صدر قرار الكونغرس الأمريكي الذي يمنع استخدام القوات البرية الأمريكية في النزاعات الدولية التي تسهم فيها عدة دول. الأمر الذي جعل دول الحلف تحجم عن زج قواتها البرية في مثل هذه النزاعات أيضاً وسعت هي الأخرى للقتال عن بعد¹. هنا يمكن عد تعامل الحلف مع أزمة كوسوفو اختبار حقيقي لتأكيد قدرته على تطبيق مبدأ إدارة الأزمات داخل منطقة الأطلسي مبتدءاً في محاولته حل الأزمة سياسياً، بواسطة تأسيس مجموعة الثماني التي أسست لهذا الغرض. وانتهاء بالضربات الجوية العقابية من أجل إرغام القيادة اليوغسلافية على سحب قواتها من الإقليم والعودة إلى الحلول السلمية. كما أنه كان ملتزماً بعدم اللجوء إلى العمليات البرية الواسعة لتعارضها مع هذا المبدأ. وقد أقر ذلك رسمياً في اجتماع قمة الحلف في واشنطن عام 1999².

أما خارج منطقة الأطلسي فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف تحدث عن ضرورة تطوير القوات التقليدية بحيث تكون أصغر حجماً، وأكثر قدرة على قدرة الحركة و المناورة والوصول إلى مناطق الأزمات البعيدة في وقت استثنائي، لكي يتمكن الناتو من تحقيق تفوق جوي وسيطرة تامة على البحار والمحيطات تمكنه من نقل المعركة إلى أرض الخصم وأهم من ذلك، أن الناتو يأخذ في مواجهة الأزمات الخارجية بمبدأ الهجوم، الذي يكون بين التعرض المحدود والتعرض الواسع، لأن عبارة نقل المعركة إلى أرض الخصم، هي مبدأ هجومي معروف في الاستراتيجيات العسكرية التقليدية ويكون حجر الأساس في الإستراتيجية الصهيونية والتي طبقتها إسرائيل في حرب عام 1967 من أجل مفاجأة القوات العربية وتدمير الجزء الأعظم منها³.

1- كارل فون كلاوزفتر، في الحرب، تر أكرم ديري والمهيم الأيوبي، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ج1، بدون سنة)، ص.63.

2- نزار إسماعيل عبد اللطيف الحياي، "المهمات الجديدة للناتو والتطبيقات المحتملة"، حلف شمال الأطلسي_آفاق وتطورات، ع.2، (2001) ص.20.

3- المكان نفسه.

على المستوى النووي، ففي داخل أوروبا فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد ينظر للأسلحة النووية بأنها ليست للاستخدام الفعلي. أي أنها لأغراض الردع، الذي هو الاستخدام غير الفعلي للقوة عن طريق التهديد بها وينشد تحقيق أهداف سياسية، مثل منع صنع الحرب و إقامة السلام¹.

أما خارج منطقة الأطلسي فإن الحلف يطلق عبارة (الملاذ الأخير)، على استخدام أسلحته النووية التكتيكية، وهي عبارة مبهمه وغير واضحة وتوحي للقارئ أن الحلف يضع في حساباته الإستراتيجية احتمالية دخوله في حرب تقليدية واسعة مع إحدى القوى الإقليمية بحيث تتعرض فيها هجماته الجوية والبحرية للإخفاق نتيجة لصمود تلك القوة وعدم استسلامها، وتحول الحرب معها إلى أشبه بحرب الاستنزاف أو طويلة الأمد، عندئذ يلجأ إلى استخدام أسلحته النووية التكتيكية لحسم الحرب بوصفها ملاذاً أخيراً². لتدمير القوات المعادية وإرغام قيادتها السياسية والعسكرية على الاستسلام، بعبارة أخرى أنه سيلجأ إلى استخدام هذه الأسلحة في مناطق الأزمات الخارجية على وفق مبدأ الاستخدام الأول للأسلحة النووية، وهو أيضاً مبدأ هجومي معروف في الاستراتيجيات النووية للقوى العظمى الكبرى، وكان الناتو يرفض استخدامه في الحرب الباردة. وإن مما يؤكد على الطابع الهجومي للعقيدة العسكرية الجديدة للناتو خارج أوروبا سواء بشقيها التقليدي أو النووي، هو اعتقاد الناتو بأن الأزمات والتهديدات المتأتية من خارج المنطقة الأوروبية والأطلسية أكثر خطورة من الأزمات الحاصلة داخل أوروبا، إذ أنه يقسم هذه الأزمات على شكل قوسين أحدهما هو القوس الجنوبي، الذي يشمل الدول العربية الواقعة في شمال أفريقيا وحوض المتوسط بما في ذلك مصر، السودان والأردن، والثاني هو قوس الأزمات الشرقي، الذي يضم الدول الإسلامية غير العربية، في آسيا؛ إيران، باكستان، وأفغانستان، إذ يرى المفهوم أن في هذين القوسين فيه عناصر كامنة للأزمات وصراعات عرقية ودينية نتيجة تردّي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الواقعة فيها. ونوازع بعضها لامتلاك أسلحة الدمار

1- حساني، مرجع سابق، ص.131.

2- الحياي، مرجع سابق، ص.22.

الشامل، فضلا عن كونها _ كما تشير أدبيات الناتو _ مصدراً للإرهاب والجريمة الدولية وأحياء النزاعات الأصولية الإسلامية المعادية للمصالح الأطلسية، و ثم يتعين على الحلف السيطرة على هذين القوسين من خلال استخدام مسميات ومصوغات جديدة للتدخل تتيح له استخدام قواته التقليدية بشكل هجومي محدد أو شامل، حسب نوعية الأزمة وطبيعتها، مثل حماية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وحق الأقليات في تقرير المصير، ومكافحة الإرهاب واحترام الأصولية ونزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي بعض الدول الإقليمية¹.

2- أن الحلف أخذ يسعى لإيجاد مواقع عسكرية ثابتة لتسهيل عملية إنزال قواته واستقبال طائراته القادمة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لاستخدامها في عمليات ضد الدول الواقعة في هذين القوسين. وقد حقق نجاحات مهمة على صعيد السيطرة على قوس الأزمات الجنوبي، عندما ضم مالطا إلى برنامج للشراكة من أجل السلام في العام 1994 وهي ذات موقع استراتيجي مهم على البحر المتوسط، ودفعت تركيا وهي عضو فيه إلى عقد اتفاق للتعاون العسكري والإستراتيجي مع الكيان الصهيوني سنة 1996، فضلا عن أنه دخل في حوار وشراكة مع الدول العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط مثل تونس الجزائر و المغرب².

الفرع الأول: البنية السياسية والعسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي:

أولا: الهياكل السياسية وأدوارها:

● **مجلس تعاون شمال الأطلسي:** في اجتماع قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة بلندن في جويلية 1990، قام الحلف بدعوة كل من الإتحاد السوفييتي السابق، تشيكوسلوفاكيا المجر بولندا، بلغاريا وروسيا، لحضور هذا الاجتماع بشأن إقامة علاقات دبلوماسية منتظمة مع الحلف وكانت هذه بداية علاقات رسمية بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا³. وتعززت أكثر في نوفمبر

1-المرجع نفسه، ص.24.

2- العبودي، مرجع سابق، ص.132.

3-السيد مصطفى أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.404.

1991 حيث تم توجيه الدعوة لوزراء خارجية دول أوروبا الوسطى والشرقية للاجتماع بنظرائهم من دول الحلف من أجل تقوية مفهوم الشراكة وتطويرها في إطار تنامي دور المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية، وقد تضمن البيان السياسي المشترك المؤسسي للتشاور والتعاون في القضايا السياسية و الأمنية ووضع خطة عن كيفية تطوير عملية المشاركة، كما تم الاتفاق على إجراء اجتماعات دورية على أن تستمر الاتصالات مع مجلس شمال الأطلسي و اللجنة العسكرية للحلف ولجانته الفرعية¹. وفي 20 ديسمبر 1991 عقد مجلس تعاون شمال الأطلسي اجتماعه الأول التأسيسي بمشاركة 25 دولة وهي دول الحلف الستة عشر وممثلو دول شرق ووسط أوروبا والبلطيق، وقد توسعت عضوية هذا المجلس لتشمل جميع دول الإتحاد السوفييتي السابق حيث انضمت جورجيا وألبانيا في أبريل وجوان عام 1992، ونفس العام شاركت فنلندا بصفة مراقب في المجلس². وقد حُددت أنشطة المجلس فيما يلي:

- 1- التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء وبحث قضايا النزاعات الإقليمية والمفاهيم الديمقراطية للعلاقات المدنية_العسكرية والمحاسبة البرلمانية.
- 2 - دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالجوانب الأمنية كميزانيات الدفاع وأعمال الأبحاث والتطوير، أعمال المحاسبة والتخطيط المالي.
- 3 - بحث ودراسة القضايا العلمية والبيئية ونزع السلاح.
- 4 - دراسة وبحث قضايا دعم الدفاع؛ تركز على برامج مستويات الدفاع والاتصالات ونظم المعلومات.
- 5 - التنسيق في المجال الجوي؛ تتمحور حول التنسيق المدني_العسكري لإدارة النقل الجوي.
- 6 - تخطيط الطوارئ المدنية من خلال وضع برامج خاصة بالمساعدات الإنسانية ومواجهة الكوارث.

1 - شيببي، مرجع سابق، ص.213.

2- عماد جاد، "أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي"، مجلة السياسة الدولية، سنة 34، ع.134، (أكتوبر 1988)، ص.15.

7 - دعم التعاون العسكري حيث تعقد اللجنة العسكرية للحلف اجتماعا سنويا على مستوى رؤساء الأركان الممثلين العسكريين، وبهذا أصبحت مهمة متابعة التقدم في تطبيق البرنامج من مهام المجلس¹.

● برنامج الشراكة من أجل السلم: اتجه قادة حلف الناتو بعد الحرب الباردة إلى إحداث عدة تغييرات جوهرية في طبيعة الحلف ووظيفته حتى تتلاءم وطبيعة التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية الأوروبية والعالمية الجديدة، فتحول بذلك الحلف من أداة للردع إلى وسيلة لحفظ الأمن والسلم ولم تقتصر وظيفته على أوروبا الغربية فحسب، بل تعدت لتشمل القارة الأوروبية بشقيها الشرقي والغربي، وفي هذا السياق برزت فكرة "الشراكة من أجل السلم" التي اقترحت من طرف إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون في الاجتماع الوزاري لدول الحلف في "ترافيدون" الألمانية في العشرين و الواحد والعشرين أكتوبر 1993، كما طرحت أيضا في اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببروكسل في العاشر والحادي عشر جانفي 1994، يرمي هذا المشروع إلى تهيئة دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق للتمتع بعضوية الحلف على مراحل بعد أن تكون هذه الدول قد أثبتت كفاءتها وقدرتها على إدخال إصلاحات ديمقراطية وتطبيق نظام اقتصاد السوق، وفض منازعاتها الاقتصادية بالطرق السلمية وهذا ما صرح به مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي "انطوني بيك" في 4 جانفي 1994: "ضرورة تجنب إثارة روسيا خصوصا بعد فوز القوميين المتطرفين بزعامة "فلاديمير جيرنو فكين" في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ديسمبر 1993، الذين أكدوا ضرورة حرص الغرب على ضمان أمن واستقرار وسلامة أوروبا إذا ما تمت الموافقة على انضمام دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمال الأطلسي².

1 - المكان نفسه.

2 - شريف مفلح، "التناقض الاشتراكي بين تمدد الناتو شرقا ومشروع الشراكة من أجل السلام مع روسيا"، معلومات دولية، ع.55، (1997) ص.ص.141-147.

فعلى العموم قد حدد مشروع الشراكة من أجل السلم عدة أهداف أهمها¹:

- 1 - تحقيق الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني والميزانيات العسكرية.
 - 2 - تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.
 - 3 - المساهمة في الأعمال التي تجرى بموافقة الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.
 - 4 - تطوير علاقات تعاونية بين الدول المشاركة والحلف الأطلسي بهدف التخطيط المشترك والتدريبات الرامية إلى القيام بمهام خطط السلم والعمليات الإنسانية التي يجرى الاتفاق عليها.
 - 5 - تطوير قوات تكون قادرة على العمل مع قوات الحلف على المدى البعيد.
 - 6 - التشاور مع الحلف بصدد أي مشاركة فعالة في مواجهة ما يتفق مع أنه يشكل تهديدا مباشرا للوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي والأمني الوطني لهذه الدول².
- ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على إرساء الشركاء الممثلين لمراكز القيادة المتحالفة في أوروبا (Super headquarters allied power Europe)

- وجرى الانضمام إلى البرنامج عبر توقيع وثيقة إطار تؤكد التعهد بالحفاظ على المبادئ التالية:

- 1- المجتمعات الديمقراطية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
 - 2- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
 - 3- احترام الحدود القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية.
 - 4- الالتزام بمعاهدات ضبط التسليح.
- تطبيق قرارات اتفاقية هلسنكي ولكل موثيق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فلقد حصرت العضوية في دول مجلس تعاون الأطلسي ودول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلغ عدد الدول

1- شيببي، مرجع سابق، ص.218.

2- جاد، مرجع سابق، ص 16.

التي انتهت إلى البرنامج سبعة وعشرين دولة في نهاية 1995، ليرتفع عددها سنة 2008 إلى اثنان وثلاثين دولة¹.

وتقدم الوثيقة إلى الحلف وتحدد الدولة الراغبة في الالتحاق بالبرنامج في هذه الوثيقة مدى وحدود المشاركة في الأنظمة المختلفة مثل التخطيط المشترك، التدريبات والمناورات، وتحدد الوثيقة الخطوات التي تتخذ من قبل الشريك لتحقيق الأهداف السياسية من الشراكة والقواعد العسكرية أو أي أصول أخرى يتيحها الشريك لأنشطة الشراكة المختلفة²، بحيث تكون أساسا للبرنامج الفردي للشراكة الذي تجري الموافقة عليه بين الشريك والحلف³، ولإدارة المهام الجديدة تم إنشاء العديد من اللجان أهمها :

أ- لجنة التوجيه السياسي والعسكري: (Political military steering committee) وهي عبارة عن منتدى للتشاور يتولى رئاسة هذه اللجنة الأمين العام للحلف وتتعقد اجتماعاتها بطرق مختلفة إما فردي لفحص واختيار البرامج التي تناسب كل دولة على حدة، أو مجتمعين وذلك لتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ب - اللجنة المشتركة للانتشار: (Joint committee on proliferation) مهمتها متابعة انتشار الأسلحة في الدول وتقديم تقاريرها إلى مجلس شمال الأطلسي وبموجب هذا البرنامج وجهت الدعوة للدول الأعضاء لإرسال بعثات دائمة وأنشأت أيضا وحدة تنسيق منفصلة في "مونز" بلجيكا حيث المركز الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا وتخضع وحدة تنسيق الشراكة لسلطة مجلس شمال الأطلسي وتعمل على تنسيق الأنشطة العسكرية في إطار البرنامج وتنفيذ التخطيط العسكري اللازم لتطبيق البرنامج⁴.

1- المكان نفسه، ص 157.

2- زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص 73.

3- أبو الخير، مرجع سابق، ص 509.

4- المكان نفسه.

ثانيا : الهياكل العسكرية ووظيفتها:

● السياسة النووية الجديدة للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة:

- تبني الحلف سياسة تخفيض قوات الحلف بأوروبا عن طريق اتفاقية الحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا التي وقعها الاتحاد السوفييتي مع حلف شمال الأطلسي في 18 نوفمبر 1990 بباريس حددت مجالات خفض الدبابات والعربات المدرعة المقاتلة وقطع المدفعية والطائرات المقاتلة والهيلوكبتر الهجومية، في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1996 تم تخفيض الإنفاق الدفاعي لدول الحلف بنسبة 22% وتخفيض 25% من إجمالي القوات البرية و10% من إجمالي الوحدات البحرية المقاتلة، بما فيها حاملات الطائرات المقاتلة والمخزنة بأوروبا بنسبة تتراوح من 25% إلى 54% من إجمالي القوات الجوية في المنطقتين الشمالية والمركزية و 25% منها بأمريكا الشمالية بالإضافة إلى إزالة جميع القواعد البرية لإطلاق الصواريخ النووية من أوروبا¹، كما تم تقليص عدد القوات المتقدمة بألمانيا بنسبة الثلثين والطائرات بنسبة 70% وتراجع عدد القوات الأمريكية المتواجدة بأوروبا إلى 100 ألف بعدما كانت 300 ألفا، وتبقى فقط القنابل النووية التي تحملها الطائرات وهي تمثل 20% مما كانت سنة 1990²، كما قرر الحلف في أكتوبر 1999، تخفيض أكثر من 85% من إجمالي عدد الأسلحة النووية ذات المدى القصير بأوروبا، كما تم تدمير الأسلحة الأرضية ذات المدى القصير من بينها المدفعية النووية وصواريخ أرض-أرض، أما الأسلحة التي احتفظت بها أوروبا وحسب المنظمة الأطلسية فهي القنابل والطائرات ذات الطاقة المزدوجة ويبقى دور هذه الأسلحة سياسيا محضا يهدف فقط إلى الحفاظ على السلم وردع كل الاعتداءات، أما فيما يخص قرار تخفيض الأسلحة الإستراتيجية (العابرة للقارات)، فهو يتخذ على مستوى فردي ويترك لحسن إرادة الدول (الاتفاقيات الثنائية التي تربط واشنطن وروسيا ومنها اتفاقية "ستارت" الأولى والثانية (1991_1993) و "سورت" المتفق عليها بموسكو 2002 -

1- جاد، مرجع سابق، ص ص145-161.

2- عبد الفتاح شعيب، "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي _ الأطلسي 8 بباريس-برلين-براغ"، مجلة السياسة الدولية، ع.106، (1991)، ص.72.

معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية-، وفي هذا السياق تبني الحلف سياسة تقسيم وتوزيع السلاح النووي وهي متكونة في شقين¹:

الشق الأول: يخص التقسيم العملياتي للأسلحة النووية والتي تتعلق بأنواع من قنابل (B16) بحيث ومن خلال هذه العملية، يتسنى للأعضاء غير المالكين للسلاح النووي أن يقوموا في حالة حرب بهجوم نووي، وحسب التقديرات، هناك ما بين 150 إلى 180 سلاح موزع على 13 قاعدة تابعة لسبع دول عضوه في الحلف الأطلسي وهي: ألمانيا، بلجيكا، اليونان إيطاليا، هولندا، بريطانيا وتركيا، - باستثناء بريطانيا - كل هذه الدول تعد طرفا في اتفاقية عدم الانتشار بصفتها دول غير نووية.

الشق الثاني: فهو يؤهل البلدان الأعضاء التي تملك السلاح النووي لإمكانية استخدامه في حالة الحرب والمسمى بمجموعة المخططات النووية.

- كما أن قامت المنظمة الأطلسية بعدة خطوات وإجراءات ملموسة من أجل تحديد المجال العملياتي للأسلحة النووية وإعطاء القليل من الأهمية للأسلحة النووية ضمن سياسات الأمن والعمل من أجل دعوة كل الدول العضوة في حلف الأطلسي المالكة للسلاح النووي للالتزام بمسار نزع السلاح النووي، وتم تطوير الوسائل الملائمة لمواجهة التحديات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، وفي هذا السياق تم تشكيل فريق للدفاع ضد الأسلحة الكيميائية، البيولوجية الإشعاعية والنووية تحت تصرف الدول الأعضاء التي قد تطلب المساعدة في هذا الشأن إلى جانب بلورة برنامج عمل حول المخططات الاستعجالية المدنية بهدف تحضير القطاع المدني أمام تهديد الهجمات ضد السكان المدنيين وكل ذلك لفائدة الدول الأعضاء في الحلف².

1 - مليكة آيت عميرات ، "السياسة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بين الوضع القائم ونزع السلاح"، مجلة الجيش، ع.508 ، (2005) ص ص.11-13.

2 - المكان نفسه.

● إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف:

أ - قوات الردع السريع الفوري (Immediate and Rapid Réaction Forces): تتكون من قوات برية وجوية وبحرية على درجة عالية من الاستعداد ومجهزة للعمل السريع للرد على الأزمات والطوارئ.

ب - قوات الدفاع الأساسية (Main Défense Forces): وهي القوات النظامية الأساسية للحلف، تتكون من 350 ألف جندي نصفهم من الأمريكيين.

ج - القوات المعاونة أو قوات التعزيز (Augmentation Forces): وهي قوات احتياطية تلعب دورا مهما في الإطار العام للهيكل الدفاعي للحلف إلى جانب القوات النظامية¹.

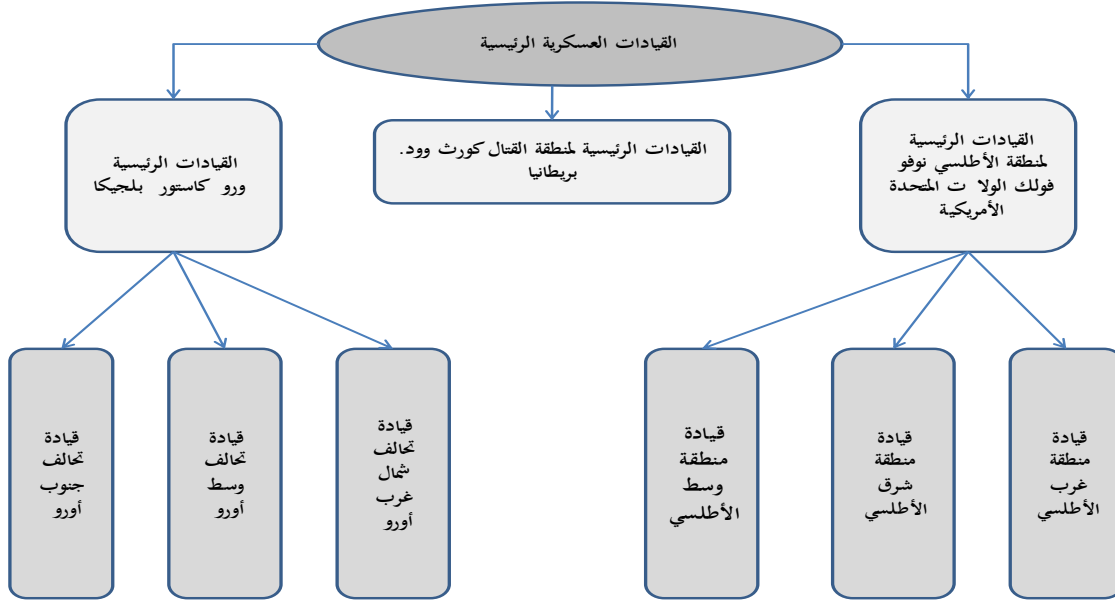
● تكيف نسق القيادات: في جويلية 1994 تم تعديل هيكل القيادة المدمج للحلف وتخفيض عدد القيادات الرئيسية إلى اثنين بدلا من ثلاث وهي القيادة المتحالفة لأوروبا "Allied Command Europ" والقيادة المتحالفة الأطلسية "Allied Command Atlantic" وتم إلغاء القيادة المتحالفة المتعددة "Command Channel"، وأسندت مهامها إلى القيادة المتحالفة لأوروبا، كما جرى استحداث ثلاثة قيادات فرعية داخل القيادة المتحالفة لأوروبا، تتولى المسؤولية عن المناطق الجنوبية والوسط والشمال الغربي ومع استمرار التغير في البيئة الأمنية استمرت عملية إدخال التغيرات المطلوبة على هيكل القوة للحلف في جويلية 1997².

1 - رعد نجم، "البعد الاستراتيجي لتوسع الحلف الأطلسي"، مجلة الدفاع العربي، سنة 24، ع.10، (جويلية 2000)، ص ص.28-33.

2 - شيخ الشيوخ، مرجع سابق، ص.78.

وعلى العموم يمكن تبيان هيكل القيادات العسكرية الرئيسية في الشكل التالي:

الشكل 1 : يوضح هيكل القيادات العسكرية الرئيسية في حلف شمال الأطلسي.



المصدر: شيببي، مرجع سابق، ص 176.

قوة العمل المشتركة المجمععة:

يمثل مفهوم قوة العمل المشتركة المجمععة "Combined Joint Tash Force" المتكون الثالث للتغيير في هيكل القوة في الحلف بعدما اتجه إلى تقليص قواته الأساسية المنوط بها¹، والقيام بأعباء الدفاع المشترك ضد مصادر التهديد غير مجسمة في شكل مادي واضح وتقع في الغالب خارج المنطقة التقليدية لنشاط الحلف² التي تقتضي مواجهتها مرونة عالية في آليات القيادة والسيطرة من أجل الرد السريع على الطوارئ والقيام ببعض المهام داخل المنطقة التقليدية لنشاط

1 - عماد جاد، مرجع سابق، ص ص. 31-8.

2 - عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي"، مجلة السياسة الدولية، سنة 35، ع. 136، (أفريل 1999) ص ص. 207-212.

الحلف إذا اقتضى الأمر ذلك¹، ومن هنا جاءت فكرة تشكيل قوة العمل المشتركة المجمع لتعطي المرونة اللازمة وتضمن قدرة الحلف الأطلسي على الاستجابة لحاجة الدبلوماسية إلى الاستناد إلى قوة عسكرية ذات مصداقية لأغراض الاحتواء وحفظ السلم أو صنعه ومن ثم تنفيذه بالشكل الذي يسمح بإحداث تكييفات في هيكل القوة ونسق القيادة والعلاقات بين المؤسسات الأمنية الأوروبية خاصة اتحاد غرب أوروبا، ولهذا ستخضع قوة العمل المشتركة المجمع لقيادة ميدانية وسيطرة سياسية من قبل اتحاد غرب أوروبا، على أساس أنه يمكن الأعضاء في المنظمة قيادة قوة العمل المشتركة المجمع والقيام بالمهام التي يقتضيها حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا، إذا ما قرر الحلف عدم التحرك، كما تسعى إلى كسب الشرعية في تنفيذ عملياته، إما تحت غطاء المادة الخامسة أو خارجها، إلا أن السيطرة السياسية تبقى في يد مجلس حلف الأطلسي.

الفرع الثاني : السياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في المتوسط

إن مهام حلف شمال الأطلسي في المتوسط تختلف عن مهام الأسطول الأمريكي السادس إلا أن الأهداف الإستراتيجية الكبرى تبقى نفسها، وهي المتمثلة في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة.

ويتضح هذا من خلال التناسق القائم بينهما حول مراقبة النزاعات الداخلية في حوض المتوسط ومراقبة تحركات القوى الأوروبية المتوسطة².

وكان الدور الأساسي لحلف شمال الأطلسي في الماضي منافسة حلف وارسو إلا أن بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفييتي يرى البعض عدم جدوى بقاءه ونجد بهذا الصدد تصريح غيرهارد شرويدر: " هناك ضرورة لكي يتكيف حلف شمال الأطلسي مع الوضع الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، وأن يتحول إلى منظمة جديدة تختلف تماما على ما كانت عليه في السابق"³.

1 - عماد جاد، "حلف الأطلسي؛ جدل الاستمرار و التوسع"، مجلة السياسة الدولية، سنة 45، ع.177، (جولية 2009)، ص.163 .

2 - خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة"، شؤون الأوسط، ع.115، (صيف 2004)، ص.101-102.

3 - بسام العسلي، "العولمة والمتطلبات الإستراتيجية الجديدة"، الدفاع العربي، (نوفمبر 2000)، ص.27.

ونجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أحسنت استغلال الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد اندلاع أزمة كوسوفو والتي عمزت الدول الأوروبية عن حلها لتثبت قدرتها في حل ما عجز عنه الأوروبيين. وهنا يرد التصريح الهام للرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" حين عبر عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية التقييد بأية حدود جغرافية فيما يتصل بإمكانية تدخل الحلف لمواجهة ما يعتبره تهديدا لأمن عضو من أعضاءه، هذا ما يجعل العالم كله مجالا مفتوحا لتدخل الحلف الأطلسي.

إلا أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا أبدت معارضتها لهذه السياسة الجديدة للحلف. ومن هنا جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد والذي مفاده أن أي تدخل عسكري لن يكون تحت قيادة أمريكية مستقلة، بل يكون هذا التدخل تحت إشراف كل الدول الأعضاء.

وإن قلنا أن المفهوم الاستراتيجي الجديد يسمح لنا بالتدخل العسكري في مناطق خارج المجال الأطلسي، فذلك يعني كذلك أن المجال المتوسطي سيكون أول مجال يثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن المنطقة تمثل أولا جوهر الصراع الدولي الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وثانيا أن المجال المتوسطي أصبح بالمفهوم الأوروبي والأمريكي مصدر تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية (مشاكل الإرهاب، مشاكل الهجرة، ...)، وثالثا أن أهمية المنطقة المتوسطية تزايدت في هذه المرحلة كون الأمن الاقتصادي يشكل جوهر السياسات الدولية¹، فمصير استقرار النظام الدولي الجديد كله متعلق بعلاقات التعاون والتفاعل الإيجابي سيما بين دول حلف شمال الأطلسي ودول المتوسط عن طريق ربط جسور الحوار كأداة أساسية لتحقيق المصالح المشتركة ومواجهة تحديات العولمة الأمنية والاقتصادية، وإيجاد حلول حقيقية لمشاكل الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة².

وتتمثل عموما المهام المسندة لحلف شمال الأطلسي لمنطقة حوض المتوسط، والتي جاءت مدرجة في المفهوم الاستراتيجي الجديد فيما يلي:

1- العسلي، مرجع سابق، ص.27.

2- العايب، مرجع سابق، ص ص.102-103.

أ - مساعدة المنظمات الإقليمية على إحلال الأمن المتوسط، وذلك من خلال مساعدة المنظمات الإقليمية المهمة بأمن المتوسط عملاً على حل الأزمات بداخل الحوض لتفوت فرصة حلها على القوى الأوروبية الفاعلة والمهمة بالمسائل الأمنية المتوسطية وذلك عن طريق إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتأقلم مع الوضع الجديد داخل الحوض المتوسطي وهي¹ :

- قوات الرد السريع LES FAR والتي تتكون من خمس فرق عسكرية، فرقتان من بريطانيا وفريق من القوات المحمولة جواً، وهي متعددة الجنسيات (ألمانيا، هولندا، بلجيكا وبريطانيا)، وفرقة إيطالية تدعمها قوات تركية يونانية وفرقة تتكون من قوات أمريكية مهامها التدخل في المناطق المتاخمة للجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، وهي تعتبر المحرك الأساسي للقوات الأطلسية.

- القوات المتعددة الجنسيات والمهمات، والتي جاءت لتتوجه لمفهوم جديد مبني على بنيات عسكرية مرنة وسريعة الحركة. كون المخاطر الجديدة يمكن معالجتها بعمليات انتشار سريعة وفي هذا الإطار تم الاتفاق في بروكسل عام 1994 وأثناء القمة الأطلسية على تشكيل قوات مشتركة متعددة المهام والتي توكل إليها مهمة التدخل خارج النطاق الجغرافي الأطلسي.

- الأسطول الحربي الدائم في حوض المتوسط والذي تم الاتفاق على إنشائه في أبريل 1994 في بروكسل من طرف سبع دول أعضاء في الحلف الأطلسي، ويتشكل هذا الأخير من وحدات حربية ومهمته تقوية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي.

ب- فصل الأمن الأوروبي عن الأمن المتوسطي²، بحيث تسعى الدول الأوروبية من خلال مشروعها الوحدوي إلى المزج بين أمنها وأمن الدول المتوسطية، مما زاد من التخوفات الأمريكية تجاه المبادرات الأوروبية التي ترى فيها المحاولات لإنشاء حلف أمني مستقل عن حلف شمال الأطلسي بهدف الدفاع عن المصالح الأوروبية والمتوسطية، مما يعطي للدول الأوروبية استقلالية عن حلف شمال الأطلسي ويحد بذلك من أهميته ومهامه.

1 - المرجع نفسه ، ص 104-105.

2 - Edouard BALLADUR et François LEOTARD, *Le Livre Blanc sur la défense*, (PARIS :Union générale d'éditions, 1994), p.58.

ولهذا السبب أخذ حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يتبع سياسة جديدة لإعاقه الدول الأوروبية التي تقودها كل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، كما فعلت قبلها كل من فرنسا وألمانيا بإعلانهما قوة عسكرية موحدة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ت - تطويق خطر الإرهاب المتوسطي، والذي يأخذ حيز كبير وهام من الإستراتيجية المتوسطة للولايات المتحدة الأمريكية.

ونجد أن هذه الأخيرة ودول الاتحاد الأوروبي تصنف ما تطلق عليه الإرهاب المتوسطي في ضمن المخاطر الآتية من الجنوب التي لا بد من مراقبتها واحتواءها، بحيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الظاهرة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت من التحديات الأمنية التي تهدد المصالح الأمريكية و الأوروبية في الآن نفسه مما يؤكد ضرورة القضاء والتحكم في الظاهرة خصوصا بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن¹.

1 - العايب، مرجع سابق، ص.105.

المبحث الأول : توسيع الحلف الأطلسي نحو حوض المتوسط

المطلب الأول : أسباب توسيع الحلف الأطلسي نحو حوض المتوسط

لم تقتصر المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي على التوسع شرقاً، بل انطلق جنوباً نحو منطقة البحر المتوسط وأفريقيا، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بضمان أمن خطوط مواصلاتها عبر المضائق الخانقة في الدردنيل والسويس وجبل طارق وباب المندب ومضيق هرمز.

وإن المبدأ الذي يستند إليه تحول حلف شمال الأطلسي الحديث هو الطموح إلى العمل على مستو عالمي في مهمات متنوعة . وقد بدأت عملية الإصلاح بمجموعة قرارات اتخذت في مؤتمر حلف شمال الأطلسي في براغ 2002، وعلى امتداد عملية التوسيع، واصل حلف شمال الأطلسي إعادة هيكلة قيادته الإستراتيجية وتحسين قدراته وبناء علاقات جديدة بغية نشر الاستقرار والأمن على نحو أفضل - حسب الخطاب الرسمي للحلف-، مفضلاً عن ذلك الاهتمام بالشرق الأوسط الكبير بما فيه جنوب البحر المتوسط والمحيط الجنوبي لفضاء ما بعد العهد السوفييتي حيث قال القائد الأعلى للحلف في أوروبا الجنرال "جيس جونز"، أن في إمكان حلف شمال الأطلسي توجيه نشاطه نحو أفريقيا. وإن توجيه حلف شمال الأطلسي جنوباً يقود للحديث عن الرؤية الأوروبية للبعد الأمني جنوب غرب المتوسط، فمع انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة . ففي وسط وشمال القارة، ينظر إلى الفوضى الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفييتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في جنوب القارة أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط. وإن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة. إذ أن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة، تركز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة، ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية. إذ لا

يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم عن التنمية الاقتصادية والتطور السياسي، لأن الأمن لا يعني الهيمنة والردع فقط¹.

وحسب دراسة أعدتها مؤسسة راند RAND - بتكليف من وزارة الدفاع الإيطالية - حول إمكانية إقامة حوار أطلسي-متوسطي، فإن من بين مصادر تهديد الأمن الأوروبي هناك القوس الجنوبي، والذي يشمل شمال أفريقيا، البحر المتوسط، فالشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا. فأصبح الحلف بناءً على ذلك يدرك أن عملية التعامل مع تحديات جديدة في القوس الجنوبي.

وحسب الدوائر الأطلسية، فقد تم ضبط التحديات التي تفرضها الضفة الجنوبية في:

1- صعوبة الفصل بين أولويات التحديات الأمنية الإستراتيجية في المتوسط (أولوية البعد العسكري أو أولوية الأبعاد الأخرى: اقتصادية، سياسية، ثقافية).

2- اعتبار الإسلام تحدياً جديداً في المتوسط ويمكن إيضاح ذلك في النقاط الآتية:

— رغم تراجع دور الأيديولوجية في السياسة الدولية، إلا أن الغرب لم يسقطها من رؤيته الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى تعتبر القومية والإسلام سمة مميزة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

— إن فكرة الصراع توجد مبرراً لبقاء وتماسك الحلف، وهو ما حدث أثناء الحرب الباردة. لكن مع سقوط الاتحاد السوفييتي "العدو الأحمر"، كان هناك تحدٍ آخر لاستمرار الحلف وبقائه.

ولتحقيق هذا الهدف لم يكن هناك أفضل من الإسلام "العدو الأخضر" باعتباره عدواً جديداً للغرب. فقد صرح الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي ويلي كلاس بأن: (الإسلام عدو

للغرب). بالإضافة إلى أن هذا التفكير يجد تأصيله النظري في أطروحة "صراع الحضارات" كما أن مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زيغنيو برجنسكي قد أعلن "الجهاد" ضد الهلال

الإسلامي الذي يمكن تشكيل كتلة اقتصادية بامتداد غير محدد المعالم من شمال أفريقيا والشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - و جنوب غرب آسيا وإيران وباكستان ودول آسيا الوسطى وتركيا

1. طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة دراسات دولية، ع.46، (د.س)، ص ص.144-

-إذا ما رفضتها أوروبا-، ويصل إلى حدود الصين حيث القواسم المشتركة، مثل الإحساس الموحد بالاقتصاص من الغرب.

_ وقوع العالم الإسلامي على طول منطقة الحواف " Rim Land "، وهي مؤثرة جدا على الأمن الجيوبوليتيكي للأطلسي¹.

_ العودة القوية للإسلام السياسي لدى غالبية الهلال الإسلامي، وهو ما يعتبره الحلف تهديداً لأمنه ومصالحه بالمنطقة.

_ النظر إلى الإسلام كعامل تغيير في الدول العربية، حيث يكون بصورة جدل حول فلسفة الحكم تارة، وبصورة صراعات مسلحة للوصول إلى السلطة في أحيان أخرى. فهذه الصراعات الداخلية قد تدفع إلى تدفق موجات بشرية من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية -خاصة الهجرة غير الشرعية-، وانتقال هذه الصراعات إلى داخل أوروبا وبخاصة دولها الجنوبية، من خلال المهاجرين والمواطنين من أصول عربية.

3- الانفجار الديموغرافي في دول الضفة الجنوبية، حيث يتوقع في غضون الربع الأول من القرن الواحد والعشرين أن يتجاوز سكان تركيا ومصر والجزائر والمغرب عدد سكان غرب أوروبا، وهذا النمو السكاني لا يوازيه تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أنها لم تحقق تحولات ليبرالية جوهرية في الديمقراطية والحكم والحياة الاقتصادية.

4- اعتماد أوروبا المتزايد على موارد الطاقة المستوردة من الضفة الجنوبية، وتخوفها من انقطاع إمدادات النفط والغاز بسبب حدوث اضطرابات بها، أو في حالة اندلاع حرب عربية-إسرائيلية، كما أن 65% من إمدادات الغاز والنفط تمر عبر المتوسط.

5- هناك تهديدات من القوس الجنوبي للأمن الأطلسي في حال امتلاك دولة أو أحدها لتقنية عسكرية متطورة وأسلحة دمار شامل وصواريخ متوسطة المدى، قادرة على الوصول إلى جنوب أوروبا على الأقل. كما أن هناك قناعة أطلسية بأن امتلاك أية دولة عربية

1. شبيبي، مرجع سابق، ص ص. 220_221.

- لأسلحة دمار شامل أو صواريخ متوسطة أو بعيدة المدى سيؤثر مباشرة على توازن القوى بين العرب وإسرائيل، وهو ما ينعكس مباشرة على عملية التسوية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد للسلام، كما يتوافق مع الالتزام الأمريكي بحرمان أي قوة إقليمية من إمكانية تحقيق سبق عسكري على إسرائيل لأنه سيفضي إلى هيمنة إقليمية تتعارض مع المصالح الأمريكية.
- 6- تنطوي العلاقات العربية_العربية أو العلاقات العربية_المتوسطية والشرق أوسطية على عوامل صراع لا يستبعد أن تنفجر، مثل العلاقة بين تركيا وسوريا، تركيا والعراق سوريا وإسرائيل... بسبب خلافات متعددة منها الخلافات حول الحدود والمشاكل الديموغرافية والأقليات والطوائف والصراع على الموارد وبخاصة النفط، الغاز والمياه¹.
- 7- حاجة الحلف إلى توفير متطلبات قوة التدخل السريع، في مناطق الأزمات التي ستكون الدول العربية أحد ميادينها، لذا يرى الحلف ضرورة إشراك الدول العربية في تحمل نفقات هذه القوة، والحصول على التسهيلات المطلوبة، وكذا مراقبة الدول العربية للحيلولة دون امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ قصيرة أو متوسطة المدى قادرة على تهديد الأمن الأوروبي².

1. شبيبي، مرجع سابق، ص ص 221-222.

2 المرجع نفسه، ص 223.

المطلب الثاني : أهداف حلف الأطلسي من التوسع نحو المتوسط

1 - إن إدارة العمليات في الحرب على العراق سنة 1991، كشفت عن مخاطر جسيمة أثرت على تنفيذها، وكانت قضية التنسيق بين دول الحلف الأطلسي والدول المشاركة غير الأطلسية من حوض المتوسط والشرق الأوسط من أعقد القضايا، وذلك بسبب اختلاف العقائد العسكرية فن القتال ومنظومة الأسلحة... ولهذا أصبح من الضروري إقامة الحلف لحوار أمني ذي أبعاد عسكرية مع دول المتوسط غير الأطلسية، من أجل التدريب على التعاون العسكري، خصوصا في حال عمليات يقوم بها الحلف أو مجموعة من أعضائه أو الولايات المتحدة الأمريكية داخل الفضاء المتوسطي.

2 - من وجهة النظر الأطلسية والأمريكية تحديدا، فإن الحوار الأطلسي-المتوسطي سيكبح اندفاع أوروبا في تبني سياسة ذات بعد عسكري وأمني في الفضاء المتوسطي، خصوصا أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يرحح لديها خيار تعدد المؤسسات ومراكز القرار في قضايا الأمن الأطلسي-الأوروبي.

3 - إن مبادرة إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال سنة 1995، لإنشاء قوات أوروبية، قادرة على التدخل في مناطق الأزمات لتحقيق الأمن والاستقرار بالمتوسط، تتوافق مع المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، الذي أصبح المرجعية الإستراتيجية للمبادرة الأوروبية¹.

كما أن هذه المبادرة تتكامل مع جهود بناء معماري للدفاع والأمن الأوروبي، وهي أكثر ارتباطا مع الحلف. حيث أن إقراره لتكوين قوات المهمات المجمعمة المشتركة أدى إلى أن تكون الخطوات الأوروبية المستقلة غير منفصلة عن أهداف الحلف العامة، كما تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون كل مبادرة أمنية أوروبية في إطار الحلف، الذي هو المرجعية والضمان الأول لأمن المنطقة الأوروبي-أطلسية.

1 . شبيبي، مرجع سابق، ص ص 228-229.

وهنا يكون الحواران الأورو-متوسطي و الأطلسي-المتوسطي متكاملين وغير متباينان في الحوار والتعامل مع الأمن المتوسطي، الذي هو مكمل للأمن الأورو-أطلسي. وتجدر الإشارة إلى أن كل من الأردن، مصر والمملكة المغربية كانت قد تعاونت عسكريا في عمليات يقودها الحلف بالبوسنة والهرسك في إطار القوة الدولية "IFOR"، قوة تحقيق الاستقرار "SFOR"، وفي إطار قوة كوسوفو "KFOR"، كما قدمت إسرائيل مستشفى ميدانيا بكامل طاقمه وتجهيزاته لمساعدة لاجئي كوسوفو. أما من خارج دول الحوار المتوسطي، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بإرسال فرقة عسكرية كبيرة إلى كوسوفو، كما ساهمت أيضا في إصلاح مطار كوكس الألباني وإعادة تشغيله الذي كان قد دمرته القوات اليوغوسلافية¹.

1 . المكان نفسه، ص. 229.

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والعسكرية للحوار الأطلسي المتوسطي

المطلب الأول: البعد السياسي

ينطوي الحوار على ضرورة تعزيز الثقة والتعاون بين الحلف والدول المتوسطية، حيث تتطلب هذه العملية إيجاد سياسة فعلية قادرة على تحديد المعنى الاستراتيجي للتحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، في منطقة البحر الأبيض المتوسط بإمكانها تحديد مصالح دول الحلف، وإقناع الدول الأطلسية والمتوسطية معا بأن احتواء مثل هذه المخاطر يضم جميع أبعاد الأمن التعاوني بما في ذلك العسكري وبالتالي الوصول إلى قدرة تبرير الحلف في توسعه في المنطقة وتغيير الخريطة الإدراكية لدى الشعوب والدول المتوسطية غير الأطلسية حول دور ومهام الحلف باعتباره تجمعا عسكريا. إلا أن الحلف الأطلسي بقيادة واشنطن يسعى من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف ذات أبعاد سياسية، تتمحور أساسا في:

1- ضمان أمن إسرائيل: يعمل حلف الناتو على تعزيز التعاون مع إسرائيل في إطار الرؤية الإستراتيجية الجديدة التي تبناها الحلف والتي تقوم على توسيع الوظائف التي يقوم بها الحلف، وقد ظهر هذا التعاون بصورة واضحة في شهر فيفري عام 2005، عندما قام "ياب دي هوب شيفر" الأمين العام لحلف شمال الأطلسي بزيارة رسمية إلى إسرائيل وهي الزيارة التي شهدت انطلاقة للتعاون العسكري والاستراتيجي بين الحلف وإسرائيل، وذلك ما أدى إلى إبرام اتفاقية تعاون بين الطرفين في أكتوبر 2006.

2- ضمان أمن الطاقة: يعمل أمن الطاقة إلى جانب ضمان أمن إسرائيل في صراعها مع العرب مصدر قلق آخر، حيث أن 65% من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر المتوسط، ولهذا فإن ضمان مناخ أمني مهم ليس للدول الغربية فحسب بل وحتى الدول المنتجة للبترول والبلدان التي يمر البترول والغاز على أراضيها كما أن عدد سكان الفضاء الجنوبي المتوسطي سيصل عددهم إلى 500 مليون عام 2050، أي أكثر من سكان أوروبا، مما يمثل سوقا

حيويا لا بديل عنه، في حين ستفتقد القارة 60 مليون من سكانها خلال الخمسين سنة القادمة¹. وسيكبح الحوار الأطلسي المتوسطي اندفاع أوروبا إلى تبني سياسة ذات بعد عسكري وأمني في الفضاء المتوسطي خصوصا وأن واشنطن لا ترجح خيار تعدد المؤسسات ومراكز القرار في قضايا الأمن الأطلسي الأوروبي.

3- تطويق الوجود الروسي في المنطقة المتوسطية: في ظل محاولة موسكو استعادة نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة، متخذة من تطوير علاقاتها الجيدة مع بعض الدول العربية خاصة في المجال العسكري أحد أهدافها، يدعمه في ذلك التحرك الصيني الاقتصادي، وعليه فإن وجود الحلف في المنطقة المتوسطية هو خطوة وقائية لتقليص احتمالات عودة البلدين (روسيا والصين) إليها وهذا ما يشكل تهديدا لأمن ومصالح دول أعضاء حلف شمال الأطلسي.

4- إفشال جميع الخطط التي تتحدث عن تجمعات سياسية أو إقليمية مثل الدول الإسلامية وهذا ما يؤدي بالدول العربية إلى حرمانها مستقبلا من أي احتمال لوجود حليف دولي أو إقليمي قوي بسبب عدم قدرتها على استعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وهذا ما تجلّى بوضوح في الضغوطات الأمريكية التي مارستها ضد روسيا والصين لعدم تزويد العرب والمسلمين بالصواريخ وتكنولوجيا صناعتها إضافة إلى التكنولوجيا النووية حتى لأغراض سلمية مثل ما حدث لإيران².

1. شبيبي، مرجع سابق، ص 304.

2. محمد أسامة عبد العزيز، الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو، مجلة السياسة الدولية، سنة 35، ع.146، (أكتوبر 2001) ص ص 207-212.

المطلب الثاني: البعد العسكري

يهدف الحلف من خلال برامجها العسكرية إلى تحقيق عدة أهداف ذات أبعاد عسكرية تتلخص فيما يلي:

1- إدراك الحلف الأطلسي أن حاجة الأمن والدفاع تقتضي عدم الفصل بين الأمن المتوسطي والأوروبي.

2- توفير القانون الرسمي للعمل العسكري الغربي في جنوب المتوسط، إذا ما رأت الدول الغربية أن مصالحها تقتضي ذلك

3- مشاركة الدول المتوسطية في مهام الحلف الجديدة، فيما يتعلق بالقيام بعمليات عسكرية لفرض السلم في المنطقة وبالتالي نحمل أعباء ونفقات الدفاع عن المنطقة وهذا ما تجلّى بوضوح في التعاون العسكري الذي قدمته كل من الأردن، مصر والمملكة العربية السعودية في عمليات عسكرية قادها الحلف في البوسنة والهرسك، في إطار القوة الدولية "IFOR" وقوة تحقيق الاستقرار "SFOR" وفي إطار قوة كوسوفو "AKFOR"¹.

أما من خارج دول الحوار المتوسطي، فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بإرسال فرق عسكرية كبيرة إلى كوسوفو وساهمت في إصلاح مطار كوكس الألباني وإعادة تشغيله بعد تدميره من طرف القوات اليوغوسلافية.

4- يمكن العمق الاستراتيجي والمتوسطي للولايات المتحدة الأمريكية من المناورة العسكرية ومراقبة تحركات القوى الدولية العسكرية كفرنسا وروسيا، باعتبار المجال المتوسطي يمثل مجالاً حيويًا من الناحية الأمنية و الإستراتيجية للأسطول الأمريكي السادس ولقوات حلف شمال الأطلسي.

5- التوجه الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط له بعد عسكري في إطار الصواريخ الإستراتيجية خاصة بعد التفجيرات النووية الهندية_الباكستانية، وامتلاك إيران للسلاح

1. شبيبي، مرجع سابق، ص 305.

النووي بمعنى إيقاف تراجع حجم التسليح الاستراتيجي والتقليدي في المنطقة، ومنع أي قوة نووية رادعة ضد الغرب عموماً وإسرائيل خصوصاً وذلك بمنع أي اتفاق عربي-روسي في مجال التسليح أو عدم امتلاكه ولو لأغراض سلمية، وهو بذلك عبارة عن إدماج بالقوة في النظام الأمني الغربي، وهي حقيقة عبر عنها بوضوح المخطط الاستراتيجي الأمريكي "بارنيت" حيث شدد : أن حلف شمال الأطلسي، إما أن يكون جيش العولمة أو لا يكون¹.

1 . محمد أسامة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 210.

المبحث الثالث : موقف دول المتوسط من الحوار الأطلسي-المتوسطي

المطلب الأول : التصور الأمني للشركاء المتوسطيين للحوار

أولاً: التصور الفرنسي:

تحرص فرنسا دوماً للحيلولة دون اتساع دائرة الهيمنة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت معززة بعد الحرب الباردة وما أفرزته من تأثيرات وإعادة رسم خارطة المنطقة بالشكل الذي ينسجم وتوجهات السياسة الأمريكية المستقبلية في المنطقة¹. وقد عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى إضفاء الإطار المتوسطي على سياساتها الجديدة بإقحام أطراف أوروبية جديدة في فضاء مشترك يغطي لفرنسا عجزها من حيث وسائل الانتشار "الاقتصادية، العسكرية والسياسية" ويسمح لها في نفس الوقت بالاستفادة من أداء دور المراقبة والاقتراح وصناعة القرار الجماعي الأوروبي في اتجاه خدمة أهدافها الإستراتيجية وهو ما يتجلى أيضاً في تحول الدبلوماسية الفرنسية في بداية التسعينيات إلى توظيف إطار السياسة الأوروبية في إدارة علاقاتها مع دول جنوب المتوسط².

ومن مفارقات السياسة. أن تكون إحدى عمليات الشد الأهم التي تعرض لها ومازال حلف شمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة، فرنسية الاتجاه. وإذا كانت الأولى بسبب انسحاب فرنسا من الهيكلية العسكرية للحلف. فهي الآن بسبب عودتها إليه ومطالبتها غير المحتملة أمريكا برئاسة القيادة الجنوبية للحلف، وصارت فرنسا التي تعودت الحديث خارج السرب الأمريكي البحث عن دور فرنسي متميز بل وتدفع باتجاه دور أوروبي مستقل عن السياسة الدولية، ومع انتهاء الحرب الباردة دار النقاش في فرنسا حول تكييف مع المعطيات الجديدة. وذلك بين تيارين أساسيين بقول أحدهما بالاستمرار في الاستقلال الدفاعي وتكريسه مع التشديد على ردع نووي فيما يدعو الآخر إلى التخلي عن إجراءات الاستقلالية لمصلحة دور أفضل في حلف شمال الأطلسي.

1. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2007)، ص.156.

2. العبودي، مرجع سابق، ص.24.

ويبدو أن التيار الثاني هو الذي كان حاسما في القرارات السياسية و الإستراتيجية الفرنسية الأخيرة. وهو يقول أنه بسبب الدور الذي تطمح فرنسا للاضطلاع به في العالم. ونظرا للوسائل التي تملكها. وبسبب صعوبة تحديد العدو ووجهه الخطر ونظرا للضغوط الداخلية ولمواقف الأوروبيين. فإن فرنسا مجبرة على تغيير إستراتيجيتها عبر إجراء المصالحة بين إرادتها في الاستقلال الوطني والتضامن مع حلفائها¹.

ثانيا : التصور الألماني :

من أغرب المفارقات في نهاية الحرب الباردة استعادة ألمانيا لمجالها الحيوي الطبيعي في وسط وشرق أوروبا عبر عملية توسيع الناتو. بدون حرب وإراقة قطرة دم واحدة بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد هددتها وقسمتها على نصفين ونسخت منها مجالها الحيوي لمدة طويلة، لذلك فلا غرابة أن نجد لها أكثر الأعضاء الأوروبيين في الحلف تحمسا لفكرة توسيعه نحو الشرق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، طالما أن ذلك يعطيها ثقلا سياسيا واقتصاديا متميزا في إدارة شؤون القارة، فضلا عن توليدها لأهم قيادة رئيسية في الناتو بعد القيادة العامة وهي قيادة منطقة وسط وشرق أوروبا سيجعلها بمثابة النائب العسكري الأول للشقيق الأكبر على الساحة الأوروبية². وتبعاً لذلك تسعى ألمانيا للمحافظة على هذه المكاسب التي ستحققها من عملية التوسع، باستخدام سياسة هادئة ومرنة جدا تحاول من خلالها استرضاء جميع القوى الرئيسية في الناتو وخارجه ذات التأثير على مجرى عملية التوسع، فمن جهة ؛ تراجعت عن فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن الحلف، ولكونها القوة العظمى لا يمكن الاستغناء وعن قدراتها السياسية والعسكرية لإنجاز عملية التوسع³. ومن جهة ثانية؛ تلوذ برلين بالصمت وعدم الوضوح في مواقفها إزاء المطامح الفرنسية لتحويل اهتمامات الناتو الأمنية نحو الجنوب وتولي القيادة العسكرية فيه⁴. لأن هذا

1. المكان نفسه.

2. ميشال بين، تقدم حلف شمال الأطلسي شرقا استمرار لنهج الحرب الباردة، مجلة شؤون الأوسط، ع. 68، (1998)، ص.157.

3. نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، ع.129، (1997)، ص.137.

4. حسين معلوم، الشرق الأوسط على خارطة توسع الناتو، مجلة السياسة الدولية، ع.129، (1997)، ص.91.

التحول فيه حصار لمصالحها، من حيث أن استبعاد فكرة التوسع نحو الشرق سيققل من مكانتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في وسط وشرق أوروبا. وقد يجعل هذه المنطقة الحيوية بؤرة للتوترات والحروب العرقية والدينية، وعدم الاستقرار الذي من شأنه تهديد الوحدة الألمانية وخلق مصاعب جمة لاقتصادها، وخاصة إذا ما رافق هذه الحروب والتوترات موجات هجرة جماعية إليها من مواطني دول وسط وشرق أوروبا، بعبارة أخرى أن هذا الصمت وعدم الوضوح، هو تعبير عن رفض ألماني للمطامح الفرنسية في موضوع التحول لا تستطيع برلين الإفصاح عنه علنا استرضاء لفرنسا وتجنباً لغضبها الذي قد يدفعها إلى وضع العقبات أمام انضمام دول وسط وشرق أوروبا للإتحاد الأوروبي خاصة وأن هنالك خلافات حادة بينهما حول هذه المسألة. وإن سياسة ألمانيا المرنة في المحافظة على المكاسب التي ستحقق لها جراء عملية توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق، فيها نكهة إلى حد ما من سياسة المستشار الألماني السابق بسمارك في القرن التاسع عشر، حيث سعى للمحافظة على الوحدة الألمانية بعد عام 1870 من تهديدات بعض القوى الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا. ليس بأسلوب إقامة الأحلاف العسكرية مع الدول الأوروبية التي يمكن أن تتعاون معها فحسب بل استرضائهما والتقليل من مشاعرهما المعادية لألمانيا عبر اعترافه بمصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر وتونس والمصالح البريطانية في مصر¹.

ثالثاً: التصور البريطاني:

لا يختلف اثنان في أن مواقف بريطانيا في السياسة الدولية غالباً ما تكون تابعة للسياسة الأمريكية أو مكملة لها، وبما أن واشنطن تسعى لتثبيت أقدامها في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال حلف شمال الأطلسي وتطوير دوره ومهامه عبر عملية التوسع، فإن لندن تدعم هذا المسعى الأمريكي. وذلك لأسباب عدة:

1- استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسية البريطانية التي تجعلها تولي اهتمامها لعلاقتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من علاقتها الأوروبية.

1. العبودي، مرجع سابق، ص. 29.

2- خبراتها التاريخية الطويلة في التعامل مع الشؤون الأوروبية التي تجعلها تنظر لقاعدة توازن القوى باعتبارها أفضل وسيلة لحماية مصالحها داخل أوروبا وخارجها من تحديات القوى الأوروبية الأخرى، لذلك فإنها تعول على وجود الحلف في أوروبا و القوة الأمريكية. كعامل استراتيجي لحفظ هذا التوازن بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة وأنها تخشى أن يؤدي انسحاب الناتو أو انحسار دوره في الأمن الأوروبي إلى تعاضم قوتي ألمانيا وفرنسا من خلال الإتحاد الأوروبي أو بشكل منفرد.

3- مازالت بريطانيا تنظر لنفسها على أنها قوة عظمى ذات مصالح عالميا مثلما عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر ارتباطها بالإستراتيجية الأمريكية العالمية خير ضامن لحماية هذه المصالح من تحديات بعض القوى سواء كانت أوروبية أو إقليمية.

المطلب الثاني : التصور الأمني لدول جنوب المتوسط (الغربي) من الحوار

إن للحوار المتوسطي مسارين :

أولا مسار متعدد الأطراف :

يسعى حلف شمال الأطلسي من خلاله إلى إشراك دول الحوار بشكل جماعي ، سواء في النقاشات السياسية أو في البرامج العسكرية التي ينظمها. وتعد عملية المسعى النشط التي نظمها الحلف الأطلسي _أحد الأطر متعددة الأطراف والتي يقودها ، والموجهة لدول الحوار بما فيها بلدان المغرب العربي_ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تفعيلا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف. وهدف هذه العملية ، اكتشاف وإفشال أي نشاطات إرهابية في حوض البحر المتوسط¹. منذ أكتوبر 2001، سفن الحلف الأطلسي تقوم بدوريات للملاحة والمراقبة في حوض المتوسط، لغرض مكافحة الإرهاب. وفضلا عن هذا الهدف المعلن ، تسعى هذه العملية لضمان أمن الرق البحرية في المتوسط أمام الملاحة التجارية التي تعد مهمة بالنسبة للناتو. بعض الدول

1- Rachid el HOUDAIGUI , Jean DUFOURCQ , Carlo FINIZO, **l'opération Active ENDEAVOUR et son impact sur le dialogue méditerranée de l'OTAN,**(Rome, Juin, Collège de défense de l'OTAN 2007), pp 16-17.

العضوة في الحلف تساهم مباشرة في هذه العملية . عبر تقديمها لوسائل بحرية. كما يساهم بعض حلفاء الناتو في المنطقة بتقديم دعم لوجيستي مهم لهذه العملية¹.

وفي مارس 2003، تم توسيع عملية المسعى النشط لتضطلع بمهام جديدة تتعلق بمرافقة السفن غير العسكرية التابعة لأعضاء الحلف التي تطلب ذلك، في مضيق جبل طارق. وفي أبريل 2003، توسعت العملية من جديد أين بدأت القوات المشاركة في العملية في زيارات منتظمة للسفن المشتبه بها. وفي مارس 2004، غطت عملية المسعى النشط حوض المتوسط برمته. فهي إذن؛ عملية تتجاوز إطار الحوار المتوسطي لتضم كذلك دول الشراكة من أجل السلام إضافة إلى روسيا². فعملية المسعى النشط هي الوحيدة التي استطاع حلف شمال الأطلسي من خلالها تفعيل المادة 05، حول الأمن الجماعي والدفاع المشترك. فهذه المادة لطالما وجدت صعوبة في تجسيدها، بسبب الخلافات عبر-الأطلسية سيما بين الرؤية الأمريكية شرق/غرب والرؤية الأوروبية شمال/جنوب³. وقد تعمقت هذه العملية مع مرور السنوات ، لتدخل في نطاق نشاطاتها ، مسألة تبادل المعلومات بين الدول المشاركة فيها، رغم تحقيق هذا المسعى يبدو بعيد المنال بالنظر لسيادة انعدام الثقة بين الدول المشاركة.

و رغم مشاركة دول المغرب العربي في هذه العملية (المسعى النشط)، إلا أنهم عبروا عن مخاوف عديدة، تتمحور حول مركزية الحلف الأطلسي في العملية، فهم يخشون(دول المغرب العربي)، مخاطر الانزلاق في تصورات الحلف وعملياته. كذلك اعتبروا أن هذه العملية تتجاوز أهدافها المعلنة، وهي مكافحة الإرهاب في المتوسط ، بل لها غايات أخرى فهي تسعى لجعل البحر المتوسط، قاعدة لخطط بحرية في مناطق أخرى أكثر أهمية استراتيجيا، خاصة المناطق المتاخمة مثل البحر الأسود، البحر الأحمر والمتوسط الأطلسي وكلها مناطق عبور للمواد الأولية ، وأيضا

1 - سمير قط، خصوصية الشراكة الأطلسية-المغربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.8 (أكتوبر 2015)، ص. 118.

2 EL HOUDAIGUI , *Op.cit*, p 18.

3 *Ibid*.

المناطق البحرية غير المتاخمة خاصة الخليج العربي وخليج غينيا الغني بالمواد الطاقوية¹. في هذا الإطار يعد التدخل في ليبيا منفذا مهما للحلف على القارة الإفريقية عموما، التي تمثل مصالح طاقوية لأعضائه، كما تشكل تحديا بسبب زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

ثانيا مسار ثنائي الأطراف:

1- الناتو-الجزائر

غابت/عُيِّت الجزائر من الحوار المتوسطي، في بدايته عام 1994. يمكن تفسير هذا الغياب بعدة أسباب:

أ- الأزمة الأمنية الداخلية الطاحنة، التي كانت تعيشها الجزائر في التسعينيات، فقد فضل النظام آنذاك عدم الانخراط في حوار مع الناتو (سيء السمعة في الجزائر) ، حتى لا يفسر ذلك داخليا، بأنه يتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

ب- خشية الحلف الأطلسي من انضمام الجزائر للحوار بسبب الحرب الأهلية لأنه كان من المحتمل أن يتمخض على النزاع انتصار الإسلاميين المناوئين للحلف.

ج- خلاف أعضاء الحلف حول تقييمهم للحالة الجزائرية ، صعب من بلورة موقف موحد حيالها².

إلا أنه وبعد نقاش طويل داخل الحلف، توج بانضمام الجزائر للحوار المتوسطي سنة 2000. ويمكن كذلك تفسير هذا الانضمام بعدة عوامل:

أ- التحسن ثم التطور الكبير في العلاقات الجزائرية الأمريكية، هو ما سرّع انضمام الجزائر للحوار.

ب- استقرار الأوضاع الداخلية في الجزائر.

1 - Ibid.

2 - عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي ،(الجزائر:المطبعة العصرية، 2005) صص.166-167.

ج - وصول قيادة جديدة للحكم برئاسة عبد العزيز بوتفليقة، الذي حمل سياسة جديدة أكثر انفتاحا على القوى الكبرى بما فيها حلف الأطلسي. فبانضمامها لهذا الحوار أدارت الجزائر ظهرها لمواقفها التاريخية تجاه الغرب عموما واللف بشكل خاص، الذي لطالما اعتبرته (آلة حرب) في يد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب¹.

إذن ، فإرادة تعزيز العلاقات بين الجزائر والحلف الأطلسي ، توفرت لدى الطرفين. فالجزائر كانت تسعى للتموقع من جديد في المنظومة الإقليمية المتوسطية، واستعادة مكانتها والخروج من قوقعتها التي فرضت عليها، والعزلة الدولية بسبب الأزمة الداخلية. أما الناتو ؛ فمن جهته، رأى في انضمام الجزائر للحوار المتوسطي ، انتصارا له. فالجزائر أقوى دولة في المغرب العربي ، ولها من الإمكانيات العسكرية والاستخباراتية ومن الخبرة ، ما يجعلها قيمة مضافة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب في المتوسط.

وأكدت الجزائر استعدادها الالتزام التام بالخيار الأطلسي، بعد زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمقر حلف شمال الأطلسي في ديسمبر 2001، ثم في 2002. كما كانت هناك زيارات عالية المستوى من حلف شمال الأطلسي للجزائر. في هذا الصدد صرح وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي: "حصيلة هذا الحوار جد مرضية، فنحن نتقاسم تصورات مشتركة للتهديدات وللتحديات". وأضاف: "أن الحوار ، كان فرصة لتغطية الفراغ السياسي-العسكري لمسار برشلونة"².

وكانت الجزائر من أكثر دول جنوب المتوسط التزاما في الحوار مع حلف شمال الأطلسي. فقد كانت الجزائر عضوا نشيطا في المجال العملياتي للحوار مع حلف شمال الأطلسي، إذ كان هناك رسو بحري لسفن الحلف في ميناء الجزائر في 2002 و 2003، ثم في عام 2004. كذلك من خلال مشاركة الجزائر في العملية البحرية المسماة المسعى النشط، كما تعد الجزائر أكثر البلدان الذين يرسلون ضباطا للتكوين في كلية حلف الناتو بروما.

1- Mustapha SEHIMI, Algérie, OTAN, et la sécurité en méditerranée, **Maroc hebdo**, (24/03/2000)

2 سمير قط، مرجع سابق، ص. 120.

غير أن الجزائر تراودها شكوك ؛ فالصورة السلبية عن الحلف هي السائدة عند الجزائريين خاصة بعد التدخل في ليبيا، التي قضت على كل الجهود والإجراءات المعتمدة من أجل بناء الثقة وتبديد الأفكار المسبقة عن الحلف . وتظهر شكوك الجزائر من شراكتها مع حلف الناتو كذلك من مشاركة إسرائيل في الحوار المتوسطي، الذي تعترض عليه الجزائر، والذي تعتبره تطبيعا للعلاقات معها. سيما مع الضغوط التي تمارسها المعارضة في الجزائر، في هذا الاتجاه فالنظام يخشى ما تأكل شرعيته داخليا، إذا استمر في التعامل مع إسرائيل في إطار الحوار. من جهة أخرى فالجزائر تجد نفسها مجبرة على التعامل معها خاصة من خلال المسعى النشط، التي انضمت إليها الجزائر عقب أحداث سبتمبر 2001. فضلا عن ذلك، فللجزائر شكوك أن إسرائيل تستغل هذه العلاقة في إطار الحوار الأطلسي للتحسس على الجزائر، غير أن الأخيرة لا تصرح بذلك علنية، فقد كشفت عمليات تجسس عليها في مواقع عسكرية، وفي أبحاث علمية خاصة في المواقع العسكرية في الرغاية، أولاد فايت، وفي الجنوب بعين وسارة.

2- الناتو-المغرب:

أكد مسئولون بحلف شمال الأطلسي: " أن المغرب شريك استراتيجي لا محيد عنه في الحوار المتوسطي، لمواجهة التحديات التي تتهدد جنوب المتوسط". ويأتي تطور العلاقة بين المملكة المغربية وحلف شمال الأطلسي، تنمة للعلاقات المغربية-الأمريكية المتميزة، فالولايات المتحدة الأمريكية منحت منذ 2004 المغرب صفة حليف استراتيجي خارج الحلف الأطلسي. المغرب وفي ظل عدم امتلاكه لقدرات طاقوية تمكنه من استغلالها في علاقته بالحلف الأطلسي، فهو دائما يقدم نفسه "كشريك موثوق"، فهو يشارك في كافة البرامج التي يقودها الناتو، إذ يساهم في عمليات حفظ السلام في البلقان، كما وقع مذكرة تفاهم مع الحلف تتعلق بتبادل المعلومات الإستخباراتية، سيما في مجال الدفاع ضد الهجمات الإلكترونية، وفي مجال الأمن الطاقوي أيضا¹. كما يعد المغرب مشاركا نشيطا في عملية المسعى النشط في المتوسط.

1 - المكان نفسه ، ص. 122.

3- الناتو-تونس

ظلت العلاقات التونسية-الأطلسية جيدة منذ استقلال تونس، إذ عملت النخبة الحاكمة في تونس على تطوير علاقاتها بحلف الناتو. هذا التوجه ربما يعود بشكل أساسي لضعف قدرات تونس الاقتصادية والدفاعية. فهي ترى في حلف الأطلسي مظلة أمنية لها. لذلك فقد كان انضمامها للحوار المتوسطي مبكراً في 1995. وقد تعززت مكانة تونس داخل حلف الناتو منذ سنة 2015، وذلك مع إعلان أكبر وأهم عضو داخل الحلف وهي الولايات المتحدة الأمريكية أن تونس حليف استراتيجي لها خارج الحلف الأطلسي.

هذه الصفة تحمل دلالات مهمة وخطيرة في نفس الوقت. هذا التصنيف الذي تحظى به دول قليلة في العالم يمكن أن يشكل امتيازاً لتونس خاصة في تعزيز قدراتها لمواجهة مشاكلها الأمنية التي انفجرت بعد الثورة، سيما مخاطر الإرهاب. ومن المعلوم أن تونس لا تملك القدرات الكافية لمواجهة هذه الظاهرة، لا من الناحية المالية ولا على الصعيدين العسكري ولاستخباراتي. غير أنه ومن زاوية تحليل مقابلة، قد يكون لهذا القرار مخاطر على صعيد الاستقلالية الأمنية والإستراتيجية التونسية، فسيزيد من تقييد حرية الحركة لدى القادة التونسيين في شؤونهم الداخلية حتى.

كما سينعكس هذا التصنيف سلبي على مستوى علاقات تونس بجيرانها خاصة الجزائر، التي انتابها قلق شديد من هذا التحول الإقليمي الجديد، فقد عبر القادة الجزائريون مرارا على رفضهم لتصنيف تونس كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي. فالجزائر لطالما رددت أن استقرارها مستهدف، سيما مع سريان إشاعات أن تونس أبدت استعدادها لاستقبال قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها وهو ما يشكل تهديدا مباشرا لأمنها، رغم أن تونس نفت ذلك تماما.

4- الناتو-ليبيا

فيما يخص ليبيا، كل الخبراء يجمعون على ضرورة وفائدة إشراكها في الحوار المتوسطي، حالما يطلب صناع القرار ذلك، فالناتو يتبع سياسة الباب المفتوح إزاء ليبيا. فهم يعتبرون ليبيا جسرا بين

أطراف الحوار الجغرافي، أي بين شمال إفريقيا والمشرق العربي. من بين أهداف الناتو كذلك المساهمة في أمن ما يسميه الناتو "قوس الساحل الصحراوي"، ويمكن لليبيا من هذا المنظور، أن تلعب دورا فاعلا في هذا المجال. فضلا عن أن ليبيا عادت حسب الحلف إلى الأسرة الدولية بعد القضاء على نظام القذافي، فما المانع من انضمامها للحوار¹.

1- Pière RAZOU, **Comment redynamiser le dialogue méditerranée de l'OTAN, avec les pays du Maghreb ?** (Rome : collège de défense de l'OTAN, Décembre, 2010), pp 1-2.

المبحث الأول : تقييم الحوار الأطلسي_المتوسطي

المطلب الأول: التعاون الأطلسي_المتوسطي

منذ قمة اسطنبول ، قد تعاون حلف شمال الأطلسي مع الدول البلدان الشريكة في الحوار للتوضيح للرأي العام بالمنطقة المتوسطية كيفية أن يصبح النهج التعاوني الجديد لتحقيق الأمن المقترح من قبل حلف الناتو ذا فائدة مشتركة لحلف شمال الأطلسي وبلدان المنطقة.

ويعد الجهد الدبلوماسي المشترك المبذول من قبل حلف شمال الأطلسي وبلدان الحوار المتوسطي عاملا هاما لبيان السياسات والأهداف الحالية لحلف شمال الأطلسي ، مع توفير فهم صحيح للأهداف ومغزى الشراكة الحقيقية التي يُسعى إلى بنائها عن طريق الحوار المتوسطي لقادة الرأي وواضعي السياسات والإعلام والجمهور الأوسع نطاقا في المنطقة المتوسطية.

وتترسخ بأذهان عدد لا حصر له من الأشخاص بالمنطقة المتوسطية صورة عفا عليها الزمن لحلف شمال الأطلسي منذ سنوات الحرب الباردة . لذا ، فإنه من الأهمية بمكان إبراز الصورة الجديدة لحلف شمال الأطلسي إلى شعوب المنطقة ؛ حلف شمال الأطلسي الذي ساعد شعب البوسنة ومقدونيا ، والذي يمد يد العون في الوقت الحالي لشعوب كوسوفو وأفغانستان؛ ليحيوا حياة أفضل مع تمكينهم من الاعتناء بأنهم الخاص دون الاعتماد على مساعدة أجنبية ؛ وهو حلف شمال الأطلسي ذاته الذي يساعد الاتحاد الإفريقي في دارفور، أو يقدم الإغاثة الإنسانية في باكستان ؛ لمواجهة كارثة إنسانية فادحة ، أو يعمل على مواجهة التهديد المتنامي للقرصنة عبر البحار. ويعتبر حلف شمال الأطلسي هذه الدبلوماسية المشتركة التي يتبناها مع البلدان الشريكة في الحوار المتوسطي عملية تواصل ثنائية الاتجاه ، يشترك خلالها حلف الناتو في حوار مع جماهيره المستهدفة ؛ لإقامة علاقات تعاونية مع الجهات الفاعلة الأساسية وتقويتها والحفاظ عليها بمرور الزمن ، وذلك بتشكيل المفاهيم العامة في بلدان الحوار المتوسطي ؛ لتعزيز الفهم والثقة المتبادلين على نحو أفضل. و تهدف أنشطة الدبلوماسية العامة لحلف شمال الأطلسي إلى إقامة حوار حقيقي

مع قطاع عريض من المجموعات المستهدفة في بلدان الحوار المتوسطي ، مع التركيز على المناظرات والمناقشات المباشرة ، بدلا من التواصل الأحادي الجانب .

حيث تعقد المؤتمرات والندوات الدولية في المنطقة ، بالإضافة إلى الزيارات التي يقوم بها قادة الرأي العام والأكاديميون والبرلمانيون وواضعو السياسات وممثلو الإعلام من أجل الاستماع إلى الشركاء المتوسطيين في الحوار؛ بما يوضح لهم أن مصالحهم وأفكارهم ذات أهمية لحلف شمال الأطلسي، ومن ثم يبدي الحلف استعدادا ايجابيا لتلقي إسهاماتهم.

فيعد هذا النمط من الاندماج مع الجماهير المستهدفة في بلدان الحوار المتوسطي شرطا مهما لنجاح الحوار المتوسطي ذاته ؛ فسيعود النفع على كل من الدبلوماسية العامة والتعاون السياسي والعملي للحلف و الشركاء في الحوار¹.

المطلب الثاني : اختلاف مصالح أعضاء الحلف الأطلسي

يواجه الحوار الأطلسي المتوسطي صعوبات جدية؛ قد تحد من تطوره مستقبلا بالرغم من الإقرار بان حلف شمال الأطلسي هو أقوى حلف عسكري بعد انهيار حلف وارسو، والأكثر تماسكا في الوقت الراهن، غير أن هذا يعني خلوه من أي خلافات بين أعضاءه. فبخصوص حوار مع المتوسط، والشرق الأوسط، ومع أن أعضاء الحلف، توصلوا إلى صيغ توافقية في رؤيتهم لشكل الحوار وطبيعته. ألا انه يظل لكل دولة عضو(خاصة الدول الفاعلة) مصالحها المتباينة وتفضيلاتها الخاصة. فالحوار المتوسطي، بما فيه مبادرة اسطنبول للتعاون، لا تحظى بإجماع كافة أعضاء الحلف. بسبب تباين رؤاهم الإستراتيجية، ووضعهم الجغرافي(القرب أو البعد عن المنطقة) واحتياجاتهم في مجال الأمن. ويتجلى هذا التباين في المصالح، وبين أوروبا، الواجهة المباشرة للمتوسط، والمتأثرة أكثر بتهديداته. وحتى داخل البيت الأوروبي الواحد، فهناك اختلافات في الأولويات، فبعض الدول الأعضاء في الحلف، تفضل التركيز أكثر على أوروبا الشرقية في توجهات الحلف أكثر من الضفة الجنوبية للمتوسط، سيما ألمانيا وبولونيا. وقد زاد هذا

1- نيقولا دي سانتيس و آخرون، الاتصال والتعاون بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي، (الأردن : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص.151.

الاختلاف في الرؤى، بشكل خاص بعد التوسع شرقاً، الذي عرفه الحلف الأطلسي، بضمه لدول عديدة كأعضاء من أوروبا الشرقية، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي أين ظهرت جماعات مصالح جديدة داخل الحلف، تسعى للتأثير في توجهاته¹. لكن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الأكثر تأثيراً في سلوكيات الحلف، فواشنطن؛ تلعب دوراً كبيراً في استمرار توجه عدسة الحلف نحو المنطقة العربية بكيفية عامة، بما فيها الشرق الأوسط والمتوسط، بالنظر لما تحتله المنطقة من أهمية حيوية في الأجندة الإستراتيجية الأمنية والاقتصادية الأمريكية. سواء ما تعلق بالأمن الطاقوي أو مكافحة الإرهاب، أو الحفاظ على أمن إسرائيل، والالتزام ببقاء الأنظمة العربية التسلطية. لذلك فهي تؤكد على ضرورة الوجود العسكري لهذا الفضاء الحساس، للتدخل المباشر والفوري في حال وقوع حرب، أو وجود تهديد لمصالحها. كما تستهدف واشنطن التموقع في المنطقة (المتوسط)، لمنع أوروبا من أن تتحول إلى قوة مستقلة تماماً عن المظلة الأمريكية، أقله على الصعيد العسكري.

أما بالنسبة لأوروبا، فهناك عدة محاور تعبر عن مصالح وأولويات مختلفة. ففرنسا لديها مصالح تقليدية، وعلاقات تاريخية بدول حوض المتوسط الجنوبي خاصة الغربي. فهي لا تريد توسعاً أكبر للحلف الأطلسي، في هذه المنطقة. فهي ترى في هذا التوسع، بسيطرة أمريكية على توجهاته، رغبة لواشنطن في التموقع في هذه المنطقة، لذلك نجدتها تكرر مراراً، على أن مشاكل المتوسط الغربي الأمنية، والمعضلات التي تعرفها دول المغرب العربي، يمكن أ، تعالج في حوار خمسة زائد خمسة (5+5)، ذو الهندسة الفرنسية. في المقابل، فإن بريطانيا تؤكد فكرة دور عالمي للحلف الأطلسي سواء في المتوسط أو في الشرق الأوسط، أو في أي مكان من العالم. هذا التوجه البريطاني، يندرج ضمن السياسة الخارجية التقليدية لبريطانيا، المتمحورة حول الثلاثي التالي: العلاقات عبر الأطلسية، أوروبا والكونغولث. إسبانيا من جهتها؛ تؤكد على مسألة السيادة على جبل طارق، وخلافاتها الحدودية مع المغرب، كما تعبر عن قلقها بشكل خاص، بتزايد الهجرة

1 – Ibrahim SAIDY, Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au moyen orient, **Revue internationale et stratégique**, n° 73, (Janvier 2009), pp.50-51.

غير الشرعية، الأمن الطاقوي والسباق نحو التسليح في المنطقة. مثلما تنادي دوما بدور فعال للئاتو، والاتحاد الأوروبي بشكل أكثر تكاملا وتنسيقا، مع مسار برشلونة. إيطاليا، تجعل من أولويات سياستها الخارجية، وخياراتها الإستراتيجية تثنين الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي والتعامل بشكل تكاملي مع الاتحاد الأوروبي. تركز على وضعها الرائد في المتوسط، وعلى علاقاتها التاريخية مع ليبيا ومصر¹.

هذا الاختلاف في مصالح أعضاء الحلف الأطلسي وأولوياتهم، الإستراتيجية والاقتصادية وشواغلهم الأمنية، من شأنه أن يجد من فعالية الحوار المتوسطي، ومبادرة اسطنبول للتعاون في إطار العلاقات عبر الأطلسية المعقدة².

ومصدر الشكوك الأخرى، تتعلق أساسا بطبيعة المسائل المقترحة في الحوار. ففي حين تسعى دول الحوار، إلى تفعيل البعد العملي تجد الحلف لا يعير كثيرا الاهتمام لهذا البعد، ويقتصر حوار الأساسي، في البعد السياسي، أي المشاورات و الاجتماعات ثنائية /متعددة الأطراف حول الأمن في المتوسط والشرق الأوسط³. كما تنتقد دول المنطقة العربية هذا الحوار مع الئاتو، كون الأخير لا يتقاسم المعلومات معها، بشأن التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف، التي يتابعها الحلف في المنطقة. كما يندم التشاور عند ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار. مثلما لا يأخذ حلف شمال الأطلسي بعين الاعتبار، بصفة كافية حاجيات بلدان الحوار عند صياغة البرامج. وهذا راجع إلى انعدام الثقة بين طرفي الحوار، أي بين حلف شمال المتوسطي وشركائه المتوسطيين والشرق أوسطيين. إذن؛ فسوء التفاهم الذي يسرف الحلف الأطلسي في الحديث عن ضرورة تبديده، في حقيقة الأمر لا يبذل أي جهد في هذا السبيل.

1- Ibid.

2- Aomar BAGHZOUZ, "La compétition trans-atlantique face à l'enjeu Maghrébin", l'année du Maghreb, n°2, (2005), p.38

3- Ahmed DRIS, Le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN, SED-MED, séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée, Barcelone : (décembre 2008), p 43.

المطلب الثالث: تعقيد البيئة الأمنية في المنطقة

تعيش منطقة المتوسط، بيئة أمنية جد معقدة _ فهي مصدر توتر ولا_استقرار _ مزمنة تفرز تهديدات مركبة، تقليدية وجديدة. هذا ما جعل حلف شمال الأطلسي، يتعامل معها بشكل غير ثابت، فأحيانا نجده يركز على الحوار والحلول السلمية، لمشاكل المنطقة، ويتدخل عسكريا في شؤونها أحيانا أخرى. على أي حال، فإن التهديدات التي تعرفها المنطقة، يمكن تقسيمها إلى ما يسمى "الأمن الصلب"، نتيجة للنزاعات المسلحة في المشرق العربي، وتبعات الربيع العربي من تشرذم سياسي في مصر، ليبيا...، فضلا عن نمط آخر من التهديدات الجديدة، والتي تنطوي تحت طائلة الأمن "اللين"، مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية...، فالنمط الأول من التحديات يتعامل معها حلف شمال الأطلسي بمقاربة عسكرية، حيث يمارس عقيدة الولايات المتحدة الأمريكية، المتمحور حول "الحرب الاستباقية". لكنه للأسف، يتعامل بنفس العقلية مع التهديدات الجديدة، التي تتطلب أسلوبا آخر في التعامل، يتمركز أساسا، على الانتقال الديمقراطي والتنمية. لكن حلف شمال الأطلسي فشل في التعامل معها، وهذا يظهر مدى تفوق التصور الأمريكي على الرؤية الأوروبية داخل الحلف الأطلسي¹.

كما أن لحلف شمال الأطلسي صورة سلبية عند العرب، -ويقصد هنا شعوب الدول العربية- رغم أن نخبها الحاكمة توظف علاقاتها المتميزة مع الحلف، لخدمة مآربها الضيقة والمحدودة من أجل بقائها في الحكم. ومن أجل أيضا، تفادي ضغوطه بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان². فالرأي العام للدول المغاربية، ينظر بعين الريبة للحلف ويعتبره يد الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، في المنطقة المغاربية. وينبع هذا التصور الشعبي للدول العربية؛ من سياسات واشنطن في هذا الفضاء، بسبب الحروب التي شنتها على العراق في 1991 وفي 2003، والدعم غير المشروط وغير المحدود، لإسرائيل، والتغاضي عن جرائمها في حق الشعب الفلسطيني، بل وشرعنتها لدى الأمم المتحدة، بفعل "الفيتو" الذي ترفعه في وجه القرارات التي تدين إسرائيل.

1- Ibid

2 - بن عنتر، مرجع سابق، ص. 2.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية لحلف شمال الأطلسي

تم وضع جملة من السيناريوهات المستقبلية تشير إلى أربع سيناريوهات وهي:

السيناريو المرجعي: ويسمى سيناريو الوضع القائم.

سيناريو الانهيار: ويمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي أو بلوغ التناقضات حدا يفجر النظام من داخله.

سيناريو العصر الذهبي: وقد سمي السيناريو السلفي، حيث يبني على العودة إلى فترة زمنية سالفة يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة.

سيناريو التحول الجوهري: ينطوي إلى حدوث نقلة نوعية في بنيات المجتمع سواء أكانت اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية أو اجتماعية¹.

وبناء على ما ذكر سالفا اخترنا ثلاث مشاهد لمستقبل الحلف ارتأينا أنها تلائم طبيعة الموضوع، وبناء على تقديم معطيات ومبررات ومؤشرات دالة على كل سيناريو، ومنها السيناريو المرجعي من خلال تبيان استمرارية الوضع الراهن للحلف في الحاضر، وسيناريو التحول الجوهري في محاولة للحلف تحقيق طموحاته المستقبلية في إطار سعيه لخدمة أهداف العولمة، ثم سيناريو الانهيار وهو حال فشل الحلف من تحقيق أهدافه وتطوير عقيدته وهياكله السياسية والعسكرية وتكييفها مع التحولات الدولية نتيجة عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية، تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إمكانية تفكك الحلف وانهاره.

المطلب الأول: السيناريو المرجعي (الوضع القائم)

إن الحديث عن استمرارية الحلف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يشير إلى وجود عدة مبررات موضوعية لبقائه تنطلق أساسا من عوامل تماسك الأحلاف مثلما دعت إليه نظرية التهديد المتمثلة في ضرورة وجود تهديد وهي حقيقة جوهرية وجدت مفادها في البيئة الأمنية الأوروبية الجديدة التي فرضت تحديات مستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي ومعضلات الوحدة

1 - طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، (عمان، الأردن، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص.184.

الأوروبية، خاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع وعلاقة روسيا برابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا ثم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المستقرة في وسط وشرق أوروبا¹.

ناهيك عن البيئة الأمنية لما بعد 11 سبتمبر والتي طرحت تهديدات أمنية جديدة عابرة للقارات: الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الحروب الالكترونية، أسلحة الدمار الشامل، تهريب المخدرات، مشاكل التنمية الشاملة، القرصنة...، وفي هذا السياق الأوروبي والدولي عمل حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة إستراتيجية جديدة تتضمن في طياتها تحقيق العديد من الأهداف والأدوار الجديدة بهيكله سياسية وعسكرية قادرة على احتواء مثل هذه التهديدات والتكيف مع ديناميكية التطورات الراهنة التي فرضتها بيئة ما بعد هجمات واشنطن، بالشكل الذي يقتضي ضرورة وجود قوة مهيمنة في الحلف تتولى القيادة والتخطيط، وهذا ما يعرف في أدبيات الأحلاف بعلاقات ما بين الأحلاف ذاتهم (Inter Alliance Fonctions)². بحيث تبرز مظاهر هيمنة هذه القوة في الحلف في قوة ردعها وقدرتها التأثيرية و الإقناعية للدول بضرورة استمراره، ومن ثم تحمل تكاليف وأعباء ذلك، ونجد هذا ينطبق بوضوح على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة المهيمنة على الحلف من خلا قدرتها على توجيه الرؤى الإستراتيجية للحلف من جهة ودعمه ماليا وعسكريا من جهة أخرى ضمن السياسة الأمريكية لخدمة وحماية مصالحها في القارة الأوروبية وخارجها، خير دليل على ذلك هو مشاركة الحلف أمريكا في حربها الدولية على الإرهاب وخدمة مصالحها في العالم وبالتحديد المنطقة العربية، إلى جانب نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في استمالة الدول الأوروبية أكثر إلى جانبها وتأجيلها ولو لوقت قصير مشروع بناء نظام أمني دفاعي شامل مستقل عن المظلة الأمريكية.

1 - أبو الخير، مرجع سابق، ص. 559.

2 - ممدوح ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، (الاسكندرية: مكتبة مدبولي، 1997)، ص ص. 172-174.

المطلب الثاني: سيناريو التحول الجوهري(التحول إلى قوة سياسية وعسكرية عالمية_عولمة الحلف)

إن بقاء الحلف الأطلسي وتطويره لإستراتيجيته ونجاحه في كل مرة في تجاوز التحديات ما هو إلا مظهر من مظاهر العولمة في بعدها العسكري، والتي تهدف إلى الهيمنة الغربية للدول الرأسمالية بقيادة واشنطن، وفي هذا السياق فإن تحقيق عولمة الناتو يمر بمجموعة من المراحل؛ المرحلة الأولى مرحلة الضم أي ضم الدول التي كانت تابعة لحلف وارسو، ثم مرحلة الصراع مع السوفييت والعدو البديل له في الإستراتيجية الجديدة ألا وهو الإسلام، ثم مرحلة التوسع بضم مناطق مختلفة من العالم إلى منطقة النفوذ الأمريكي أو ما يعرف بالعولمة الانفرادية أو كما أطلق عليه زينيو برجنسكي في مقالة بعنوان "أجندة جديدة للناتو نحو شبكة أمن عالمية"، وفي إطار سعي الحلف للتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة، اتجه إلى تبني سياسة أكثر انفتاحية بداية من الخروج عن نصوص معاهدة واشنطن التي أنشأت الحلف، وإدخال تعديلات على عقيدته العسكرية وهيكل القوة فيه بالشكل الذي تم تكليف الحلف بمهام خارج منطقتة التقليدية في غرب أوروبا وشمال الأطلسي وفق ما حددته المادة 06 من معاهدة واشنطن، وقد رأى البعض في هذه التعديلات اتجاه من الحلف ممارسة بعض مهام مفهوم الأمن الجماعي وأكثر من هذا أن بعضهم يرى سعي حلف شمال الأطلسي متعمدا إلى تهميش دور الأمم المتحدة والحلول محلها، وهذا عبر القيام بمهام التدخل في اختصاصات المنظمة الدولية أو بالأحرى مجلس الأمن الدولي وذلك باستخدام الدبلوماسية الوقائية كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، يدعمه في ذلك الفصل السادس مكرر "مهام القبعات الزرق" أمام فشل الأمم المتحدة في ضمان الأمن والاستقرار الدوليين في العديد من مناطق العالم، فهل هذا يعني أن العلاقة بين الحلف وهيئة الأمم المتحدة في ظل تداخل أدوارها ومهامها هي علاقة تنافسية تعاونية؟ يمكن القول بأن تحديد العلاقة بين المنظمتين هي علاقة تعاونية في إطار محاولة الغرب بقيادة واشنطن ضمان تعداد مراكز الهيمنة إلى جانب الأمم المتحدة عن طريق توزيع الأدوار بين المنظمتين بحيث يكون الحلف بمثابة الحكم السياسي

العسكري لحسم الأزمات، بينما تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى إصدار قرارات قانونية وشرعية تخول للحلف استخدام القوة ضد التحديات التي تواجهه أو إصدار قرارات تساعد على توسيع هيمنته وسيطرته تحت دعاوي نشر الديمقراطية، حماية حقوق الإنسان، مواجهة الإرهاب، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما حدث في أفغانستان عام 2001 والعراق 2003 وليبيا 2011 وعلى هذا الأساس يكون الحلف في علاقته مع هيئة الأمم المتحدة قد جسد فكرة: "إن القانون بدون قوة أعرج والقوة بدون قانون مدعاة للظلم والتعسف"¹.

المطلب الثالث: سيناريو الانهيار

يمكن تقسيم العوامل المحتملة لضعف حلف شمال الأطلسي وتفككه إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهي:

أولاً: العوامل الداخلية: تتمثل في الانقسامات الداخلية الناتجة عن عدة عوامل وهي:

1- **العامل الإيديولوجي:** إن الاختلاف الإيديولوجي بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي سيؤدي إلى اتساع مساحة الخلافات الأمريكية_الأوروبية والفشل في تحقيق التنسيق بين الحلف والبنية الأمنية الأوروبية وزيادة احتمالات التداخل في المهام والوظائف بين المؤسسات المختلفة الأوروبية أو الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة.

2 - **عامل الأعباء والتكاليف:** مثلت الأعباء والتكاليف الدفاعية لحلف شمال الأطلسي مشكلة مستديمة طوال سنوات الحرب الباردة وما بعدها خاصة في بيئة ما بعد 11 سبتمبر 2001، حيث تحملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كافة نفقات الدفاع عن أوروبا وحماية مصالحها الخارجية أو مساهمتها لتمويل عملية التوسع نحو الشرق أو في البحر المتوسط، أو الشرق الأوسط، حيث تشير التقديرات أن نسبة الإنفاق العسكري تتفاوت بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشكل واسع ومستمر بين الطرفين، كما ثمة احتمال في أن تفشل دول وسط وشرق أوروبا في توفير التكاليف المطلوبة لدعم عمليات توسيع الحلف الذي بلغ حوالي 48 مليار دولار من أصل

1 - محمد منير زهران، الأمم المتحدة وتطور بناء السلام، مجلة السياسة الدولية، م.42، ع.169، (جولية 2007)، ص ص.44-48.

التكلفة الإجمالية المقدرة بـ 130 مليار دولار. كل هذه النفقات ستؤدي إلى فتح باب الشقاق والتفكك بالنسبة لحلف شمال الأطلسي في ظل هيمنة واشنطن في توجيه سياسات وقرارات الحلف بسبب دعمها المالي والعسكري المتفوق مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى في الحلف.

3 - عامل الانسلاخ : وهو أسوأ السيناريوهات الداخلية التي قد تضعف حلف شمال الأطلسي وتدفع إلى تفككه مادام يتضمن احتمالات انسحاب بعض الأعضاء الأصليين منه أو مؤسسين وبالتحديد فرنسا وتركيا.

ثانيا: العوامل الخارجية: تتضمن العوامل الخارجية احتمال بروز مؤسسات أوروبية تستطيع القيام بوظائف الحلف أو بصورة أفضل منه ببرز قوى إقليمية أو دولية تشكل تحديات لدوره في فرض الهيمنة على النظام الدولي ومن ذلك احتمالات بروز تحالفات إسلامية أو إسلامية عربية في المنطقتين الشرقية و الجنوبية المناهضة للمصالح الغربية وهي تحالفات يمكن أن تشكل تحديات كبرى لإستراتيجية الحلف العسكرية إذا ما انسلخت تركيا لتصبح عنصرا حيويا فيها بدلا من أن تكون وسيلة لاحتوائها.

ثالثا: دوليا: هناك التفاهم الاستراتيجي الروسي_الصيني عام 1996 ، الذي جاء كرد فعل عن مشروع حلف شمال الأطلسي ضمن مناطق آسيا الوسطى والأهم من ذلك احتمالات بروز تفاهم استراتيجي ياباني_صيني يمكن أن تتمثل فيه كل عناصر القوة العالمية من بشرية، اقتصادية سياسية، تقنية وعسكرية، بل وحتى ثقافية¹.

وعموما وحسب المعطيات السابقة يرجح حدوث السيناريوهان الأول والثاني كون الأول سابق لحدوث الثاني، بمعنى اليوم الحلف هو في مرحلة الوضع القائم ويطمح في أن يرقى ليكون شبكة أمن عالمية، بينما السيناريو الأخير فهو مستبعد على الأقل في الفترة الحالية كون أن اليوم المنطقة العربية والإسلامية منطقة تشتعل بالأزمات والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لديها سياسة وسخنة إن صح التعبير تفضل العمل وسط الأزمات أو كما تسميها الأدبيات

1- شيخ الشيوخ، مرجع سابق، ص. 21.

السياسية الفوضى الخلاقة، مما يمنع وجود تكتل إسلامي عربي كون أن الإرادة غائبة. وفيما يتعلق بالصعود الصيني فهمه الوحيد هو اكتساح العالم اقتصاديا، وأن الطموح العسكري والأمني بعيد مادامت ترى في الدول الأوروبية والإفريقية سوقا كبيرا لمنتجاتها¹.

1 - حفيظة العلمي، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013/2014)، ص ص. 131-132.

أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي، أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة ووتيرة هذه التحولات التي ارتبطت بتحول طبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود و القارات: كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، ... وأثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولة وصعوبة حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي بالأساس هندسة وترتيبات أمنية تعاونية إقليمية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات والمعضلات الأمنية الجديدة.

وتعتبر منطقة حوض المتوسط أكثر المناطق تأثراً بهذه التحولات والتغيرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة، ولقد حظيت هذه المنطقة بمكانة متميزة عبر التاريخ، واعتبرت الركن الأكثر استئثاراً بالنزاعات والحروب الدولية في خريطة العالم القديم والمعاصر، فضلت مسألة الأمن فيها أحد أهم القضايا الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، حيث أثارت ومازالت تثير اهتمام القوى الكبرى التي حاولت دائماً ضمان حضورها وتواجدها في حوض المتوسط. وكانت أحد أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى لأن مصالحها الإستراتيجية سواء العسكرية منها أو الاقتصادية انحصرت في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية.

ولقد تناولنا في بحثنا مسألة الأمن المتوسطي في إستراتيجية أكبر وأهم فاعل في المنطقة وهو حلف شمال الأطلسي الذي يجمع أكبر القوى العالمية: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، فرغم نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع بين الشرق والغرب، وزوال الخطر الشيوعي استمر الحلف في أداء مهامه في بيئة دولية جديدة، حيث شرع في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيو إستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية

أول من بادر إلى طرح مسألة استمرار وإصلاح الحلف وإعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة .

تحددت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة وفقا للمفهوم الاستراتيجي الجديد، الذي جاءت فيه المحاور والتوجهات الكبرى للحلف كتحديد المهام والأدوار الجديدة، وتحديد مجاله الجغرافي الجديد الذي يتجاوز المجال التقليدي، إضافة إلى تغير هيكله قواته، وتوسيع عضويته بضم أعضاء جدد من شرق ووسط أوروبا، إلى جانب تحديد التهديدات الأمنية التي حصرها في قوسي الأزمات: القوس الشرقية وتمثل في وجود القوات الروسية إلى جانب وجود دول إسلامية كإيران، أفغانستان وباكستان، والقوس الجنوبية التي تتمثل في منطقة جنوب حوض البحر المتوسط تشمل شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

إن التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الإقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن لحلف شمال الأطلسي، حيث أدرك هذا الأخير أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللأمن، وهذا ما استدعى توجه الحلف نحو منطقة المتوسط مع التأكيد على أهمية المنطقة في مفهومه الإستراتيجي الجديد.

وعليه شرع الحلف بإقامة ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر التوترات في منطقة المتوسط، وقام بطرح الحوار المتوسطي عام 1994 بمشاركة سبعة دول متوسطة (موريتانيا، المغرب الجزائر، تونس، مصر، الأردن وإسرائيل) لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وإزالة المخاوف والشكوك والأفكار الخاطئة عن الحلف، وكاد هذا الحوار أن يعاين من الشلل لولا تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ساهمت بدورها في هذه المنطقة.

وحددت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في منطقة المتوسط مجموعة من التهديدات التي على الحلف مواجهتها وتمثل أساسا في: النزاعات والصراعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب وغيرها، فبعد أحداث سبتمبر 2001 أنيط الحلف بمهمة الدفاع ومواجهة التهديدات في منطقة المتوسط.

ولمكافحة هذه التهديدات في منطقة المتوسط تبني حلف شمال الأطلسي إستراتيجية تقوم على اتجاهين:

- الاتجاه العسكري، والذي تتولاه عملية المسعى النشط بتعاون الحلف مع الدول المتوسطية لرصد التهديدات وإفشالها في المنطقة، وتقوم هذه العملية بنشاطات كإجراء المناورات، مراقبة السفن، التدريب، وذلك بالتعاون مع الشركاء المتوسطيين.
- الاتجاه السياسي، الذي يعمل على إنجاح إجراءات بناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين وتبديد الشك والخوف من الحلف، وينحصر هذا الاتجاه في تفعيل وتعزيز الحوار المتوسطي ورفع الحوار إلى شراكة حقيقية لتشمل دول الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج العربي.

تواجه الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة التهديدات في المتوسط مجموعة من الرهانات والتحديات تتمثل في المشاكل الأمنية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على توحيد الجهود لحماية أمن منطقة شرق وغرب المتوسط كالصراع العربي-الإسرائيلي، والنزاع التركي-اليوناني في شرق المتوسط وقضية الصحراء الغربية في غرب المتوسط، وهذا إلى جانب الوضع الأمني في منطقة الساحل وتداعياته على أمن منطقة المتوسط، بالإضافة إلى الأحداث والتغيرات التي تعرفها المنطقة العربية في مصر، تونس، سوريا وخاصة بعد التدخل الأطلسي في ليبيا، وكل هذه الرهانات و التحديات تقف كحجرة عثرة أمام أي إستراتيجية أمنية أطلسية أو أوروبية أو أمريكية تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط.

فتبقى الإستراتيجية الأطلسية في المتوسط تدور بين القمم واللقاءات الأطلسية من الناحية السياسية، وبين تبادل المعلومات والقيام بالمناورات والتدريبات من الناحية العسكرية.

كما يمكن القول في الأخير، أن الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي في المتوسط، أخذ أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكاسبه في المنطقة بما يتماشى ومصالحه، عن طريق التواجد عبر آليات تم تسخيرها لتحقيق إستراتيجيته الجديدة، وتعد كل من "مبادرة المسعى النشط" و "الحوار المتوسطي" الذي تم تعزيزه في قمة براغ 2002، ورفع مستوى الشراكة في قمة

اسطنبول 2004، آليات استطاعت من خلالها الدول العظمى داخل الحلف من التغلغل والتوسع وتحقيق الهيمنة في المنطقة.

1- تباي وهيبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2014، ص 46.

2- Jean Claude Barreau et Guillaume Bijot, **Toute la géographie du monde**, Paris : Fayard, 2007, p.61.

1- محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991، ص.10.

1- إبراهيم شريف، أوروبا- دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية، (مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1960)، ص.13.

1 - بوشعيب فاطمة الزهراء "الحوار المتوسطي في ظل الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من 2001 إلى 2013 دراسة حالة الجزائر فرنسا"، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014)، ص 6.

1- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوسياسية، بيروت : (دار النهضة للطباعة و النشر، 1989)، ص.65.

1- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع 123، 1996)، ص.250.

1- محمد صابرةنتزة، الأمن العربي و البحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، ع 4، 1980، ص.147.

جمال حمدان ، "إستراتيجية الاستعمار والتحرر"، القاهرة : دار الهلال، افريل 1967، ص240

1 - عائشة مصطفاوي، "اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات)" ، (مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الوادي، 2014)

Maurice Rieutard et Loitribot la spiére, **Le Bassin Méditerranéen de sens**, PARIS : Edition publisud, 2000, p.15.

1 - Yve Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**, PARIS : Armand Colin, 2006, p.480.

1 - Rocio MENDEZ, la sécurité Méditerranéenne. l'OTAN est-elle la solution ? dans :

<http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf>.

. بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية، تر أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ط 1، ص 21.

1. فايز محمد العيساوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، د.س، د.ط، ص308.

- 1- الجاسور ،ناظم عبد الواحد. تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية
حقبة ما بعد الحرب الباردة . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 2007.
- 2- الحدثي ،عباس غالي. نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات . عمان : دار
أسامة للنشر والتوزيع ، ط.1، 2004.
- 3- الحيايلى ،نزار إسماعيل . دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة . الإمارات
العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003 .
- 4- السيد ،محمد سليم. العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية . الرياض: مطابع جامعة
سعود ، 1991.
- 5- السيد ،مصطفى أبو الخير. النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا
لقواعد القانون الدولي العام . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.
- 6- (—، —). النظرية العامة للأحلاف العسكرية . مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع
2005.
- 7- العبودي ،محسن حساني ظاهر. توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة ؛ دراسة في
المدرجات والخيارات الإستراتيجية الروسية. الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط.1
2013.
- 8- العيساوي ،فايز محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية
د.ط ، د.س.

- 9- بطرس ،بطرس غالي. الحلف الأطلسي . القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر، 1983.
- 10- بومنجل ،خالد ، المهدي ،فاروق مجيب الرحمان. إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية و الأمريكية . برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
- 11- بن عنتر ،عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي . الجزائر: المطبعة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.
- 12- .
- 13- جاد ،عماد.الحلف الأطلسي ، مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة . الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1998.
- 14- دي سانتيس ،نيقولا و آخرون . الاتصال والتعاون بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي. الأردن : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010.
- 15- حجازي ،محمد. الجغرافيا السياسية . القاهرة : د.د ، د.ط، 1997.
- 16- حمدان ،جمال. إستراتيجية الاستعمار والتحرر . القاهرة : دار الهلال ، أبريل 1967.
- 17- كلاوزفنز ،كارل فون. في الحرب، تر أكرم ديري والهيثم الأيوبي. القاهرة: دار الكتاب العربي، ج.1، د.س.
- 18- لبس ،إسماعيل. منظمة معاهدة حاف شمال الأطلسي : العضوية والتعاون . دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1996.
- 19- لهيب ،عبد الخالق. بين انهيارين (الإستراتيجية الأمريكية الجديدة) . عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، ط.1، 2003.
- 20- مظلوم ،جمال. أزمة المياه في إسرائيل وأبعادها. القاهرة: الدار العربية للدراسات و النشر والترجمة، 1990.

- 21- مرسي، محمود. دراسات الجغرافيا السياسية . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 22- سيديرييه ،بيير. الجغرافيا السياسية، تر أحمد عبد الكريم. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1 ، 1998.
- 23- عامر ،طارق. أساليب الدراسات المستقبلية ، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2008.
- 24- منصور ،ممدوح ممدوح. سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية . الإسكندرية : مكتبة مدبولي، 1997.
- 25- معراف ،إسماعيل. الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي. الروبية : المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والإشهار 2009.
- 26- صن ،تزو. فن الحرب، تر محمود حداد. بيروت : دار القدس، ط.1، 1975.
- 27- رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافية السياسية و الجيوسياسية . بيروت: دار النهضة للطباعة و النشر، 1989.
- 28- شبيي ،لخميسي. الأمن الدولي بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الغربية (فترة ما بعد الحرب الباردة 2008/1991). القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2009.
- 29- شريف ،إبراهيم. أوروبا- دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية . مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية ، 1960.

- 1- الحيايى ، نزار إسماعيل عبد اللطيف. " المهمات الجديدة للناتو والتطبيقات المحتملة"، حلف شمال الأطلسي_آفاق وتطورات، (2001).
- 2- المجذوب، طه . "الأمن الأوروبي _المتوسطى من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية السنة 32، ع. 124، (1996).
- 3- العايب، خير الدين . "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة"، شؤون الأوسط ع.115، (2004).
- 4- العسلي، بسام . "العولمة والمتطلبات الإستراتيجية الجديدة" ، الدفاع العربي، (2000).
- 5- آيت عميرات، مليكة . "السياسة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بين الوضع القائم و نزع السلاح" ، مجلة الجيش ، ع.508، (2005).
- 6- جاد، عماد . "أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي" ، مجلة السياسة الدولية سنة.34، ع. 134، (1988).
- 7- (__ ، __) . "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي" ، مجلة السياسة الدولية، سنة. 35، ع. 136، (1999).
- 8- (__ ، __) . "حلف الأطلسي؛جدل الاستمرار و التوسع" ، مجلة السياسة الدولية سنة.45، ع.177، (2009).
- 9- زهران، محمد منير. "الأمم المتحدة وتطور بناء السلام"، السياسة الدولية، م.42 ع.169، (2007)
- 10- حافظ،طالب حسين."الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة" ، مجلة دراسات دولية، ع.46، د.س.
- 11- طالب، محمد علي."قبرص 22 عاما من المبادرات والجولات الدبلوماسية العقيمة" معلومات دولية، ع.43، (1996).

- 12-يمين، ميشال . "تقدم حلف شمال الأطلسي شرقا استمرار لنهج الحرب الباردة"، شؤون الأوسط، ع. 68، (1998) .
- 13- كردون، عزوز. "الرهانات البيئية والتحديات الأمنية في المتوسط"، الجيش، ع. 471 (2002).
- 14- معلوم، حسين. "الشرق الأوسط على خارطة توسع الناتو"، السياسة الدولية، ع. 129 (1997).
- 15- مفلح، شريف. "التناقض الاشتراكي بين تمدد الناتو شرقا ومشروع الشراكة من أجل السلام مع روسيا"، مجلة معلومات دولية، ع. 55، (1997).
- 16- نجيب محمد، نجلاء. "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، ع. 129، (1997).
- 17- عبد اللطيف، خالد. "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، السياسة الدولية، ع. 123، (1996).
- 18- عبد العزيز، محمد أسامة . "الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو"، السياسة الدولية سنة 35، ع. 146، (2001).
- 19- عميور، ب و الجواني، ر. "أزمة المياه في الوطن العربي. بين الواقع والطموح"، الجيش ع. 447، (2000).
- 20- عنتر، محمد صابر. "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، إضافة للأمن العربي"، قضايا عربية، ع. 4، (1980).
- 21- فوشيه، ميشال. "الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي"، انتقالية واستشفاف، ع. 1 (2001).
- 22- قط، سمير. "خصوصية الشراكة الأطلسية_المغاربية في إطار الحوار المتوسطي للحلف" المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 8، (2015).

23- رعد، نجم. "البعد الاستراتيجي لتوسع الحلف الأطلسي"، الدفاع العربي، سنة 24. ع.10، (2000).

24- شكري، طارق. "تطبيقات العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي"، بيت الحكمة (2001).

25- شعيب، عبد الفتاح. "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي _ الأطلسي _ باريس _ برلين _ براغ" مجلة السياسة الدولية، ع.106، (1991).

ثالثا- مواد غير منشورة :

1- العلمي، حفيظة. الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير. جامعة الجيلالي بونعامة: قسم العلوم السياسية، 2014/2013.

2- بوشعيب، فاطمة الزهراء. الحوار المتوسطي في ظل الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من 2001 إلى 2013 دراسة حالة الجزائر فرنسا، رسالة ماجستير. جامعة زيان عاشور: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 /2013.

3- بن سعدون، اليامين. الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة (دراسة حالة مجموعة 5+5)، مذكرة ماجستير. جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012 /2011.

4- برد، رتيبة. الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008.

5- هنون، نصر الدين. التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغربية (مقاربة أمنية)، رسالة ماجستير. جامعة الدكتور مولاي الطاهر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015/2014.

- 6- مصطفىاوي، عائشة .اتحاد المغرب العربي - دراسة في المعوقات والتحديات-، رسالة
ماستر . جامعة الوادي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2014/2013.
- 7- نوري، عزيز.الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي
المتوسط من منظور بنائي، مذكرة ماجستير.جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم
السياسية 2012/2011.
- 8- شيخ الشيوخ، زهرة.العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة
مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011.
- 9- تباني وهيبة.الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة :ظاهرة
الإرهاب، مذكرة ماجستير .جامعة مولود معمري: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
2014/2013.

ثانيا - المراجع باللغة الفرنسية

أولا- الكتب :

- 1- BALLADUR, Edouard , LEOTARD, François. **Le Livre Blanc sur la défense**. PARIS : union générale d'éditions, 1994.
- 2- BAREAU, Jean Claude , BIGOT, Guillaume. **Toute la géographie du monde**. PARIS : Fayard, 2007.
- 3- EL HOUDAIGUI, Rachid, DUFOURCQ, Jean, FINIZO, Carlo .**l'opération Active ENDEAVOUR et son impact sur le dialogue méditerranée de l'OTAN**. ROME : Juin, 2007.
- 4- LACOSTE, Yve. **Géopolitique de la méditerranée**. PARIS : Armand Colin, 2006.
- 5- RIEUTORD, Maurice , LA SPIERE, Loïc. **Le Bassin Méditerranéen : un espace en quête de sens?**. PARIS : Edition Broché, 2000.
- 6- VIAGRIE, André. **la mer est la géostratégie des nation**. PARIS : Edition Broché, 1995.

ثانيا - المقالات :

- 1- DUGOT, Philippe. "Quelles solutions pour la crise de l'eau autour de la méditerranée ?", **Confluences Méditerranée**, n°58,(2006).
- 2- Dumas, Lucy. "Les lieux de la méditerranée : présentation géographique" **fondation pour les études de la défense nationale** , (1992).
- 3- DRIS, Ahmed." Le Dialogue Méditerrané de l'OTAN", **SED-MED** (2008).

4- RAZOUX, Pierre." Comment redynamiser le dialogue méditerranée de l'OTAN, avec les pays du Maghreb ?" , **revue du collège de défense de l'OTAN**, N° 64, (2010).

5- SAIDY, Ibrahim." Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au moyen orient", **Revue internationale et stratégique**, n° 73, (2009).

ثالثاً - مقالة في جريدة:

6- SEHIMI, Mustapha." Algérie, OTAN, et la sécurité en méditerranée" **Maroc hebdo**, 13/03/2000.

رابعاً - الانترنت:

1- MENDEZ, Rocio". la sécurité Méditerranéenne. l'OTAN est-elle la solution ?" <http://www.nato.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf>, (08/05/2018).

مقدمة

الفصل الأول

ماهية الحوار الأمني

الأطلسي - المتوسطي

الفصل الثاني

مضمون الحوار الأمني

الأطلسي - المتوسطي

الفصل الثالث

مستقبل الحوار الأمني

الأطلسي - المتوسطي

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس

المحتويات